العنوان:	الرواة الذين وصفهم ابن حجر بالتدليس في التقريب والنكت ولم يُوردهم في الطبقات : دراسة نقدية
المصدر:	دراسات - علوم الشريعة والقانون (الاردن)
المؤلف الرئيسي:	المخيال، أحمد عبدالله
المجلد/العدد:	مج42, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الصفحات:	951 - 971
رقم MD:	723744
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	ACI, IslamicInfo
مواضيع:	الرواة، التدليس، النقد، الحافظ ابن حجر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/723744

الرواة الذين وصفهم ابن حجر بالتدليس في التقريب والنكت ولم يُوردهم في الطبقات دراسة نقدية

*أحمد عبد الله المخيال**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى حصر الرواة الذين وصفهم الحافظ ابن حجر بالتدليس في كتابيه: تقريب التهذيب، وكتاب النّكت على كتاب ابن الصلاح، ولم يذكرهم في كتابه: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، مع دراسة أحوالهم، والوقوف على سبب إعراض الحافظ عن ذكرهم في كتاب تعريف أهل التقديس.

وقد خَلُصَتْ الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن الرواة الذين وصفهم بالتدليس خارج الطبقات إنما وُصفوا بالإرسال لا بالتدليس، وذلك لا يعني أن الحافظ يدخل الراوي الذي عاصر الشيخ ولم يسمع منه ضمن مسمى التدليس، وإنما جاء ذلك اعتمادًا على قول ابن حبّان والذهبي في إطلاقهما التدليس مع إرادة التدليس تارة، والإرسال الخفي تارة أخرى كما هي طريقة المتقدمين.

الكلمات الدالـة: الرواة، التدليس، النقد، ابن حجر.

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن أفضل العلوم وأجلها ما كان متعلقا بكلام الله ورسوله ﷺ حيث عليهما مدار أحكام الشريعة الإسلامية في كافة شؤون الناس وأحوالهم.

وقد أولى المحدّثون علم رجال الحديث أهمية عظيمة حتى قالوا: إن العلم بالرجال هو نصف علم الحديث كما صرّح بذلك علي بن المديني(1).

وتنوعت الكتب المصنّفة في علم الرجال؛ ككتب معرفة الصحابة، وكتب الطبقات، وكتب الجرح والتعديل، وكتب معرفة الأسماء والكنى والألقاب، وكتب الوفيات، وكتب التواريخ المحليّة.

وقلّ أن تجد نوعًا من أنواع كتب علم الرجال لم يصنّف فيه النّقاد مصنّفًا، كتواريخ الإمام البخاري، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، وضعفاء العقيلي، والكامل في الضعفاء؛ لابن عدي وغيرهم، ومن أولئك العلماء الحافظ ابن حجر العسقلاني، فقد صنّف في رجال الكتب الستة، وأسماء الكتب التي عمل أطرافها، وفي معرفة الصحابة، والطبقات، والجرح والتعديل، وفي المشتبه من الأسماء، والوفيات، وصنّف التراجم الطويلة المفردة، وفي المناقب.

وتمتاز كتبه في علم الرجال بأنها تمثّل استيعابًا لآراء من تقدمه من العلماء المصنفين في هذا الباب، مستندة على عقليّة نقدية، كما في تقريب التهذيب، وإذا لم يكن عمله مبتكرًا فإنه يكون تكميلياً لجهد غيره كما في تهذيب التهذيب أو لسان الميزان.

إن اتصال الإسناد أحد الشروط الخمسة المعروفة لصحة الحديث، وقد تضافرت نصوص النقّاد في اشتراط اتصال السند، وسماع الراوي ممن فوقه، فإذا لم يثبت السماع فإنه سيحكم عليه بالانقطاع، وأما إن ثبت السماع فإنه يبقى عليه البحث في أمر آخر قبل الحكم في الاتصال، وهو سماعه لذلك الحديث بعينه، فإن بعض الرواة وإن كان قد سمع من شيخه إلا أنه يروي عنه شيئًا لم يسمعه منه، ويسقط الواسطة بينه وبين شيخه، ويفعل ذلك – في الغالب– على سبيل التّدليس.

وقد بذل نّقاد الحديث جهودًا مضنية في الكشف عن التدليس بأنواعه، ونلاحظ هذه الجهود في تراجم الرواة، إذ ينُصُّون صراحة في كلامهم على مواضع التدليس، كما نلاحظ ذلك بصورة أدق في الكشف عن الأحاديث المدلّسة، ولم يحابوا في سبيل ذلك أحدًا كائنا من كان.

والذي يهمنا في هذا البحث من موضوع التدليس هو النظر

* قسم التفسير والحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، دولة الكويت. تاريخ استلام البحث 2014/8/17، وتاريخ قبوله 2014/11/10.

إلى صنيع إمام من أئمة الاستقراء التام في علم الرجال حتى أصبح قوله معوّلا عند كثير من الباحثين والدارسين في علوم الحديث، فكم من راوٍ ضُعِّف حديثه لأنه موصوف بالتدليس عند الحافظ في تقريبه، وقد عنعن ولم يصرح بسماعه من شيخه، فقد لخّص مراتب الموصوفين بالتدليس في أسانيد الحديث وأسماءهم من جامع التحصيل للعلائي مع زيادات في أسماء المدلسين.

وقد انتهى الحافظ ابن حجر من تأليفه كتاب " تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس " سنة 815 هـ[(2)]، ثم قام بتأليف كتاب تهذيب التهذيب وهو اختصار لكتاب تهذيب الكمال في أسماء رجال الكتب الستة للمزي، ثم اختصر تهذيبه بما لا تزيد الترجمة على سطر، وسمّاه "تقريب التهذيب"، وقد حكم فيه على الرواة بأوجز عبارة وأخْصر إشارة معتمدًا على الإشارات دون العبارات، وأستند إلى أسس معينة في هذا الحكم، والسبب في أنه ضيق العبارة؛ أنه مختصر لمختصر من مختصر الكمال في أسماء الرجال، فهو – كما قال السخاوي – عجيب الوضع، وفرغ من تأليفه سنة 827هـ[(3)].

استوعب الحافظ ابن حجر عددا كبيرا من الموصوفين بالتدليس في كتاب طبقات المدلسين، ثم إنه حكم على رواة الكتب الستة وملحقاتها وفق معيار الجرح والتعديل عند المحدثين في تقريب التهذيب، ولاحظتُ أنه حكم على رواةٍ بالتدليس لم يذكرهم في طبقات المدلسين كما أشار إلى ذلك: الأستاذ الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي، في الملحق الذي أضافه بعد تحقيقه: لكتاب "طبقات المدلسين" وألحق في آخر الكتاب ملحقًا يحتوي على (22) اثنين وعشرين راويًا وُصفوا بالتدليس ممن لم يذكروا في كتاب طبقات المدلسين للحافظ ابن حجر، ثم ألحق ملحقًا آخر عند تحقيقه لقصيدة الحافظ أبي محمد المقدسي في المدلسين، ألحق في آخرها ملحقًا يحتوي على (12) اثني عشر راوياً تتمة لمن ذكرهم في الملحق السابق.

ثمّ قمتُ باستقراء كتابي تقريب التهذيب والنكت على كتاب ابن الصلاح؛ للحافظ ابن حجر؛ لمعرفة الذين وصفهم بالتدليس في كتابيه، فوجدتُ (9) تسعة رواة في تقريب التهذيب، و(4) أربعة رواة في النكت على كتاب ابن الصلاح.

أسباب البحث

1. تضارب الآراء حول سبب عدم ذكر الحافظ ابن حجر لهؤلاء الرواة في كتاب طبقات المدلسين.

2. التحقق من أن الحافظ ابن حجر يطلق لفظ التدليس على بعض صور الإرسال الخفي أم لا.

3. معرفة ما يترتب على ثبوت التدليس بحق أحد من وصفهم ابن حجر به في كتابيه التقريب والنكت.

4. التحديد الدقيق لعدد الموصوفين بالتدليس سواء أكان ذلك داخل كتاب طبقات المدلسين أم خارجه.

مشكلة البحث

تحاول هذه الدراسة أن تجيب عن الأسئلة الآتية:

1. هل يطلق ابن حجر التدليس على من عُرف بالإرسال الخفي؟

2. هل أعرض ابن حجر عن ذكر هؤلاء الرواة في طبقات المدلسين ذهولا منه، أم لمعنى أراده؟

مجال البحث

الرواة الذين وصفهم ابن حجر بالتدليس في كتابي تقريب التهذيب، والنكت على كتاب ابن الصلاح، ولم يذكرهم في كتاب طبقات المدلسين.

الدراسات السابقة

1. لعلّ ما جمعه الأستاذ الدكتور عاصم القريوتي كان نواة للباحثين، وفكرة يستفيد منها الباحثون في دراسة أولئك الرواة، وبيان السبب الذي دفع ابن حجر لتركهم، فكان الملحق الأول، وكذا الملحق الثاني هو جمع لأولئك الرواة خاليًا من الدراسة.

2. وقفتُ على رسالة دكتوراه في الجامعة الأردنية بعنوان: " طبقات المدلسين عند ابن حجر العسقلاني دراسة نقديّة " إعداد: هيفاء مصطفى الزيادة، وفي البداية ظننت أنها قد تناولت موضوع بحثي، حتى إنني هممت بالإعراض عن هذا البحث بعدما قاربت على الانتهاء، لكن بعد الاطلاع على الدراسة وجدتُ أنها اقتصرت على ذكر الأسماء فقط معتمدةً على ما ذكره الدكتور القريوتي.

وهناك بعض الدراسات التي جمعت أسماء المدلسين بصفة عامّة وأقوال النقّاد فيهم خالية من التحليل.

وما يميز هذه الدراسة أنها حصرت الرواة الذين ذكرهم الحافظ ابن حجر في كتابي التقريب والنكت، كما أنها استوعبت أقوال النقاد فيهم فيما يتعلق بالتدليس ومحاولة الوصول إلى نتائج دقيقة تخدم الباحثين في مجال علم الرجال والجرح والتعديل، وهي دراسة نقدية تحليلية، ومحاولة لمعرفة رأي إمام من أئمة الاستقراء التام في علم الرجال.

منهج البحث

اقتضت طبيعة هذا البحث استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي النقديّ، إذ قمتُ باستقراء وحصر الرواة الذين وصفهم ابن حجر بالتدليس في كتابي تقريب التهذيب والنكت على كتاب ابن الصّلاح، والذين لم يذكرهم في طبقات

المدلسين معتمدًا في أول الأمر على ما ذكره الدكتور عاصم القريوتي في الملحق الذي ذيّل به تحقيقه كتاب تعريف أهل التقديس والملحق الثاني الذي ذيّل به تحقيقه قصيدة الحافظ أبي محمود المقدسي في المدلسين، ثم قمت باستقراء كتابيّ الحافظ ابن حجر ووقفتُ على أربعة رواة لم يذكرهم القريوتي.

ثم استوفيت الترجمة كاملة من كتب التراجم عمومًا، وكتب المدلسين خصوصًا، مرتبين على حروف المعجم في كل مطلب، وأقوم بذكر أقوال النقّاد المتعلقة بوصف الراوي بالتدليس أو الإرسال.

وأما الدراسة التحليلية للرواة: فأقوم بالموازنة بين أقوال نقّاد المحدثين وقول الحافظ ابن حجر، ومن ثم إبراز سبب إعراض ابن حجر عن ذكر الراوي ضمن المدلسين في طبقات المدلسين.

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة، ومبحثان، وخاتمة.

أما المقدمة: فقد بينتُ فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره، ومنهجي في البحث، وخطة البحث.

المبحث الأول: مفهوم التدليس، وأقسامه، ومراتبه، والفرق بينه وبين الإرسال الخفي.

وفيه مطالب:

المطلب الأول: تعريف التدليس لغة، واصطلاحا.

المطلب الثاني: أقسام التدليس وحكم كل منهما.

المطلب الثالث: مراتب الموصوفين به، وحكم كل مرتبة.

المطلب الرابع: علاقة التدليس بالإرسال.

المطلب الخامس: المصنفات في التدليس والمدلسين.

المبحث الثاني: الرواة الذين وصفهم ابن حجر بالتدليس ولم يوردهم في الطبقات.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الرواة الذين وصفهم ابن حجر بالتدليس في تقريب التهذيب ولم يذكرهم في الطبقات.

المطلب الثاني: الرواة الذين وصفهم ابن حجر بالتدليس في النكت على كتاب ابن الصّلاح ولم يذكرهم في الطبقات.

الخاتمة.. وذكرتُ فيها أهم النتائج.

المبحث الأول
مفهوم التدليس، وأقسامه، ومراتبه، والفرق بينه وبين الإرسال الخفي

المطلب الأول: تعريف التدليس لغة، واصطلاحا.

أولًا: التدليس لغة: مشتق من الدَّلَسِ بالتحريك هو اختلاط الظلام، ودلّس البائع بالتشديد كتم عيب السلعة عن المشتري وأخفاه[4] قال الليث: (دلّس في البيع وفي كلّ شيء إذا لم يبيّن عيبه). قال الأزهري:(ومن هذا أُخذ التدليس في الإسناد، وهو أن يحدّث المحدّث عن الشيخ الأكبر، وقد كان رآه إلا أنه سمع ما أسنده إليه من غير دونه ممن سمعه منه، وقد فعل ذلك جماعة من الثقات، والدلسة الظلمة)[5].

فينتج عن التدليس تغطية حقيقة الأمر عن الناظر إليها، وقد تكون هذه التغطية لستر عيب، وقد لا يكون وراءه عيب ولا خلل.

أما التدليس في اصطلاح علماء الحديث فإني لم أجد تعريفا عاما عندهم، وإنما وجدت تقسيماتهم، ثم تعريف كل نوعٍ على حدة[6]، وربما أقرب التعريفات إلى الصواب ما قاله الطيبي في خلاصته وهو أن الحديث المُدلّس: (ما أُخفي عيبه)[7]، فالتدليس هو: "ما أُخفيَ عيبُه على وجه يُوهم أنه لا عيبَ فيه"[8].

المطلب الثاني: أقسام التدليس وحكمها.

اختلف المحدثون في تقسيمهم للتدليس، فمنهم من جعله قسمين، ومنهم من جعله أكثر من ذلك.

فقد جعل ابن الصلاح التدليس على قسمين: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وتابعه على هذا التقسيم جماعة منهم الحافظ ابن حجر والسخاوي وغيرهم [9].

أما الحافظ العراقي فجعله ثلاثة أقسام: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وتدليس التسوية، ومن جعله قسمين أدخل تدليس التسوية في تدليس الإسناد وجعله أحد أنواعه، قال الحافظ ابن حجر متعقبا تقسيم الحافظ العراقي: (فيه مشاحة... والتسوية على تقدير تسليم تسميتها تدليسا هي من قبيل القسم الأول وهو تدليس الإسناد)[10].

والراجح أنه ينقسم إلى قسمين اثنين، وتعود باقي الأقسام إليهما، وهو ما ذهب إليه الكثير من أئمة هذا الفن، كالخطيب البغدادي، وابن الصلاح، والنووي، والحافظ العراقي، وغيرهم.

وهو ما ارتضاه شيخ الإسلام ابن حجر حيث قال: (وهذه الأقسام كلها يشملها تدليس الإسناد، فاللائق ما فعله ابن الصلاح من تقسيمه قسمين فقط)[11].

قال البقاعي معلقا على تقسيم الحافظ العراقي: (إن أراد أصل التدليس فليس إلا ما ذكر ابن الصلاح من كونها اثنين باعتبار إسقاط الراوي، أو ذكره وتعمية وصفه، وإن أراد الأنواع، فهي أكثر من ثلاثة بما يأتي من تدليس القطع، وتدليس العطف)[12].

وهذا الذي أسير عليه في هذا المطلب وهو التقسيم الثنائي، وهو الذي سار عليه الأئمة، لكونه تقسيما جامعا وحاصرا لجميع الأنواع.

القسم الأول: تدليس الإسناد وحكمه.

وهو المراد بالتدليس عند الإطلاق، وهو ما عرّفه أبو بكر أحمد بن عمرو البَزّار بأنه: " رواية الراوي عمّن قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه " [13].

وبمثله عرّفه أبو الحسن ابن القَطّان حيث قال: (ونعني به أن يروي المحدّث عمّن قد سمِع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه)[14].

وبتعريف البزّار عرّفه كلٌ من الخطيب البغدادي[15]، وابن عبد البرّ [16]، والعلائي[17]، ووصف الحافظ ابن حجر تعريف ابن القطّان بأنه تعريف غير معترض [18]، حيث يشترط هؤلاء اللقاء والسماع في حدّ التدليس.

وتوسّع آخرون في مدلول التدليس فرأوا أنه: أن يسقط واحدًا أو أكثر من رجال السند، وينسب الرواية إلى من فوق من أسقطه ممن لقيه وسمع منه غيره ما نسبه إليه، أو ممن عاصره، ولم يلقه موهمًا أنه لقيه، وسمع منه، ويؤدي ذلك بصيغة من صيغ الاحتمال، ومنهم ابن الصلاح حيث قال: (تدليس الإسناد، وهو أن يروي عمّن لقيه ما لم يسمعه منه، موهما أنه سمعه منه، أو عمّن عاصره ولم يلقه، موهمًا أنه قد لقيه وسمعه منه، ثم قد يكون بينهما واحدٌ وقد يكون أكثر، ومن شأنه ألا يقول في ذلك: " أخبرنا فلان " ولا " حدثنا " وما أشبههما)[19].

وبمثل تعريف ابن الصلاح عَرَّفه النووي، وابن كثير، والعراقي، وذكروا أن تعريف ابن الصلاح هو المشهور بين أهل الحديث [20].

لكنّ الحافظ ابن حجر لم يرتَضِ هذا، وفرّق بين النوعين، باعتبار أن التّدليس يختصّ بمن روى عمّن عَرَف لقاءه إيّاه، وأما إذا عاصره ولم يعْرِف أنه لقيه فهو: المُرسلُ الخفيُّ[21].

ويتفرع عنه تدليس التسوية، والعطف، والقطع، والسكوت والصيغ.

تدليس التسوية:

وهو أن يروي مدلسٌ حديثا عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيسند المدلس الذي سمع من الثقة ويذكر شيخه الأول، ويسقط الضعيف الذي في السند بين ثقتين ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل فيسوي الإسناد كله ثقات[22].

وعرّفه الحافظ ابن حجر بقوله: " أن يجيء الراوي – يشمل المدلِّس وغيره – إلى حديثٍ قد سمعه من شيخ، وسمعه ذلك الشيخ من آخر عن آخر، فيسقط الواسطة بصيغة محتملةٍ، فيصير الإسناد عاليا وهو في الحديث نازلٌ "[23].

وقد اعتبره بعضهم قسمًا آخر من أقسام التدليس، قال السيوطي: (وهو قسم آخر من التدليس يسمّى تدليس التسوية)[24].

والواقع أنه ليس قسما آخر مستقلا بذاته وإنما هو فرع من فروع تدليس الإسناد أيضا وهو شرها، قال ابن حجر: (والتسوية على تقدير تسميتها تدليسًا هي من قبيل القسم الأول وهو: تدليس الإسناد)[25]، قال السيوطي: (وممن اشتهر بفعله: بقية بن الوليد)[26].

حكم تدليس الإسناد:

كره كثير من أهل العلم تدليس الإسناد وذموه ذمًا شديدا.

قال الخطيب البغدادي: (التدليس للحديث مكروه عند أكثر أهل العلم)[27]

وقال ابن الصلاح: (أما القسم الأول فمكروه جدا ذمه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدهم ذمّا له)[28].

فروى الشافعي عن شعبة قوله: (التدليس أخو الكذب) وقال: (لأن أزني أحب إليّ من أدلّس) [29].

واختلف أهل العلم في حكم الحديث المدلّس على أقوال:

القول الأول: عدم القبول مطلقا.

فلا تقبل روايته لما فيه من الغشّ والتُّهمة، إذ عدل عن الكشف إلى الاحتمال، وهو تشبّع بما لم يعطه[30]، قال الخطيب: (وقال فريق من الفقهاء وأصحاب الحديث إنّ خبر المدلس غير مقبول لأجل ما قدمنا ذكره من أن التدليس يتضمن الإيهام لما لا أصل له، وترك تسمية من لعله غير مرضي ولا ثقة وطلب توهم علو الإسناد وإن لم يكن الأمر كذلك) [31].

القول الثاني: القبول مطلقا.

قال الخطيب: (وقال خلق كثير من أهل العلم: خبر المدلس مقبول؛ لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذّاب، ولم يروا التدليس ناقضا للعدالة، وذهب إلى ذلك: جمهور منْ قَبِل المراسيل من الأحاديث، وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الإرسال)[32]، وقال التهانوي: (الأصح أن التدليس ليس بجرح)[33].

القول الثالث: قبول الرواية من المدلّس إذا عرف عنه أنه لا يدلّس إلا عن ثقة.

قال الخطيب: (وقال بعض أهل العلم: إذ دلّس المحدّث عمّن لم يسمع منه، ولم يلقه، وكان ذلك الغالب على حديثه، لم تقبل رواياته، وأما إذا كان تدليسه عمن قد لقيه وسمع منه، فيدلس عنه رواية ما لم يسمعه منه فذلك مقبول بشرط أن يكون الذي يدلسه عنه ثقة)[34].

وهو مذهب أكثر أئمة الحديث، نصّ على ذلك ابن عبد البر، فقال: (فمن كان لا يدلّس إلا عن الثقات، كان تدليسه

عند أهل العلم مقبولا، وإلا فلا)[35].

القول الرابع: ما رواه المدلس الثقة بلفظ مبين الاتصال، نحو سمعت وحدثنا وأخبرنا وأشباهها قبل منه، واحتج به.

قال الخطيب: (وقال آخرون خبر المدلّس لا يقبل إلا أن يورده على وجهٍ مبيّن غير محتمل للإيهام فإن أورده على ذلك قُبِل)[36].

وهذا الذي ذهب إليه جمهور أئمة الحديث والفقه والأصول، كما مرّ [37].

أما ما كان في الصحيحين من رواية المدلسين بصيغة العنعنة، فهو محمول على ثبوت السماع عندهم فيه من جهة أخرى كما نصّ على ذلك الإمام النووي وغيره.

القسم الثاني: تدليس الشيوخ.

وهو أن يروي الراوي عن أحد شيوخه، ويُخفي ما اشتهر به من اسمٍ أو كنيةٍ، ويُوهم أنه غيره لغرضٍ من الأغراض.

وعرّفه الخطيب البغدادي بقوله: (أن يروي المحدّث عن شيخ سمع منه حديثا فيغيّر اسمَه، أو كنيته، أو نسبه، أو حاله المشهور من أمره لئلا يُعرف)[38].

وعرّفه ابن الصلاح بقوله: (تدليس الشيوخ، وهو أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه فيسمّيه، أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه، بما لا يُعرف كي لا يُعرف)[39].

حكم تدليس الشيوخ:

أنه مكروه عند علماء الحديث، لأنه ذكر شيخَه بما لا يُعرف به، فقد دعا بذلك لجهالته، فربّما يبحث عنه الناظرُ فيه فلا يعرفه، ولِما في ذلك من تضييع المروي عنه، ويختلف الحالُ في كراهة هذا القسم باختلاف القصد الحامل عليه، وربما يصل إلى الحرام إذا كان الحاملُ على التدليس، هو ضَعْفُ المروي عنه، فيُدلّسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء، وهذا يتضمّن الغِشَّ والخيانة[40].

ثمّ العلة في هذا النوع ليس الانقطاع والإرسال فحسب كما في تدليس الإسناد، وإنما هي الجهل بحال ذلك الشيخ المذكور، بحيث إنه يحتمل كونه ضعيفًا أو مجروحًا، ويقول الخطيب البغدادي: (وفي الجملة، فإن كلَّ منْ روى عن شيخٍ شيئا سمعه منه، وعدل عن تعريفه بما اشتهر من أمره، فخفي ذلك على سامعه، لم يَصِحَّ الاحتجاج بذلك الحديث للسّامع، لكون الذي حدّث عنه في حال ثابتَ الجهالة معدوم العدالة، ومن كان هذا صفته فحديثُه ساقطٌ، والعملُ به غيرُ لازمٍ)[41].

هذا هو حكم رواية المدلّس تدليس الشيوخ، إذا كان غرضه هو إخفاءه شيخه لكون حاله غير مرضية، أما ما عدا ذلك من تدليس الشيوخ، فليس فيه مفسدة تتعلق بصحة الإسناد وسقمه[42].

المطلب الثالث: مراتب الموصوفين بالتدليس، وحكم كل مرتبة.

المدلسون ليسوا على طبقة واحدة فنمهم المُقل، ومنهم المُكثر، ومنهم بين ذلك، ومنهم من لم يدلس إلا نادرا يقول العلائي: (ثم ليعلم بعد ذلك أن هؤلاء كلهم ليسوا على حدٍ واحد، بحيث يتوقف في كل ما قال فيه واحد منهم، عن ولم يصرّح بالسماع بل هم على طبقات)[43].

وقد قسّم أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المدلسين إلى أجناس، ومراتب بالنظر إلى اعتبارات مختلفة، فقال: فالتدليس عندنا على ستة أجناس.

الجنس الأول: من دلّس عن الثقات الذين هم في الثقة ولم يخرجوا من إعداد الذين يُقبل أخبارهم.

ومثّل له: بأبي سفيان طلحة بن نافع، وقتادة بن دعامة.

الجنس الثاني: قومٌ يدلسون الحديث فيقولون: قال " فلان " فإذا وقع إليهم من ينقر عن سماعاتهم ويُلح ويراجعهم ذكروا فيه سماعاتهم.

ومثّل له: بهشام بن عروة بن الزبير، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن اسحاق، وهشيم بن بشير، وغيرهم.

الجنس الثالث: قومٌ دلسوا على أقواما مجهولين لا يُدرى من هم ومن أين هم.

ومثّل له: ببقية بن الوليد، وعيسى بن موسى التيميّ البخاري، وغيرهم.

الجنس الرابع: قومًا دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين فغيروا أسماءهم وكناهم كي لا يعرفوا.

ومثّل لهذا الجنس: بجماعة ممن دلسوا بما يُعرف لدى أهل هذا الفن بتدليس الشيوخ؛ كسفيان الثوري وابن جريج وابن إسحاق وهشيم وأبي إسحاق السبيعي وغيرهم.

الجنس الخامس: قوما دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه.

ومثّل لهذا: بصالح بن أبي الأخضر، وقال: ومن هذه الطبقة جماعة من المحدثين المتقدمين والمُتأخرين.

الجنس السادس: قوما رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم إنما قالوا: قال فلان فحمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عالٍ ولا نازل.

ومثّل لهذا الجنس بجماعة منهم: إسحاق بن راشد [44].

وهذه الأجناس الستة تندرج تحت القسمين السابقين، قال البلقيني: (الأقسام الستة الذي ذكرها الحاكم داخلة تحت القسمين السابقين: فالقسم الأول والثاني والثالث والخامس والسادس داخلة تحت القسم الأول – أي: تدليس الإسناد – والرابع: عين القسم الثاني – أي تدليس الشيوخ –)[45].

هذا وقد قسّم العلائي المدلسين على خمس مراتب، وسار الحافظ ابن حجر على نهج العلائي في تقسيمه، وزاد على ما ذكر الحافظ العلائي في تحصيله عددا من الرواة، والمراتب هي:

المرتبة الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادرا؛ كيحيى الأنصاري.

المرتبة الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح، لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى؛ كسفيان الثوري، أو كان لا يُدلس إلا عن ثقة؛ كسفيان بن عيينة.

المرتبة الثالثة: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة بشيء من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردّ حديثهم مطلقا، ومنهم من قبلهم، كأبي الزبير المكي.

المرتبة الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء، والمجاهيل؛ كبقية بن الوليد.

المرتبة الخامسة: من ضُعِّف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيرا كابن لهيعة [46].

المطلب الرابع: علاقة التدليس بالإرسال.

إذا أرسل الراوي عن شخص وروى عنه ما لم يسمعه منه فلا يخلو من حالات ثلاث:

الأولى: أن لا يكون قد أدرك زمان من روى عنه.

الثانية: أن يكون أدرك زمانه وعاصره، لكنه لم يسمع منه.

الثالثة: أن يكون لقيه وسمع منه، لكن هذا الحديث بعينه لم يسمعه منه، أو تلك الأحاديث بعينها لم يسمعها منه.

فأما النوع الأول فذكر ابن عبد البرّ أن قوما – ولم يسمّهم– ذهبوا إلى أنه تدليس، وأن الجمهور ذهبوا إلى أنه إرسال فقط، قال: (وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِيثِ الرَّجُلِ عَمَّنْ لَمْ يَلْقَهُ، فَقَالَتْ فِرْقَةٌ هَذَا تَدْلِيسٌ لِأَنَّهُمَا لَوْ شَاءَا لَسَمَّيَا مَنْ حَدَّثَهُمَا كَمَا فَعَلَا فِي الْكَثِيرِ مِمَّا بَلَغَهُمَا عَنْهُمَا قَالُوا وَسُكُوتُ الْمُحَدِّثِ عَنْ ذِكْرِ مَنْ حَدَّثَهُ مَعَ عِلْمِهِ بِهِ دُلْسَةٌ، قَالَ أَبُو عُمَرَ: فَإِنْ كَانَ هَذَا تَدْلِيسًا فَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ سَلِمَ مِنْهُ فِي قَدِيمِ الدَّهْرِ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ لَيْسَ مَا ذَكَرْنَا يَجْرِي عَلَيْهِ لَقَبُ التَّدْلِيسِ وَإِنَّمَا هُوَ إِرْسَالٌ)[47].

ومشى ابن حبّان على أنه يسمّي رواية الراوي عمّن لم يدركه تدليسًا فقال في عبد الجبّار بن وائل بن حجر: (مات أبوه وائل وأمّه حاملٌ به، وكل ما روى عن أبيه مدلَّس، وإن كان لا يصغر عن صحبة الصحابة)[48].

وعلى هذا مشى الذهبي في تعريف التدليس فقال: (ما رواه الرجل عن آخر ولم يسمعه منه، أو لم يدركه)[49]، وقال في ترجمة أبي قِلابةَ: (ثقة في نفسه، إلا أنه يدلّس عمّن لحقهم ومن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدّث منها ويُدلّس)[50].

ومن نصوص الجمهور في أن رواية الراوي عمّن لم يدركه لا تُعدّ تدليسًا قول أبي حاتم في أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي[51]: (لا يُعرف له تدليس)[52]، مع أن أبا قلابة قد روى عن أناس لم يدركهم، وتفسير هذا أن يكون عرف واشتهر أنه لم يلقهم، فحيئذٍ لا إيهام في روايته، وعليه فلا تدليس.

أما النوع الثالث – وهو الإرسال عمّن سمع منه – فلا إشكال في دخوله في التدليس، فكلّ من عرّف التدليس أدخله فيه، وهو أيضا موجود بكثرة في استعمال أئمة النقد.

وأما النوع الثاني – وهو الإرسال عمّن عاصره ولم يسمع منه – فهل يدخل في التدليس؟

كما تقدّم في قسم تدليس الإسناد أن ابن الصلاح أدخل هذا النوع في التدليس، وهو يحكي بذلك اصطلاح أهل الحديث.

وقد ذكر الحافظ العراقي أن غير واحد من الحفّاظ أخرج هذا النوع من التدليس وخصّوه بالنوع الثالث فقط، وأن الذي ذكره ابن الصلاح في حدّ التدليس هو المشهور بين أهل الحديث[53].

لكن الحافظ ابن حجر تعقّب ذلك وذكر أن الصواب أن رواية الراوي عمّن عاصره ولم يسمع منه ليس بتدليس، وإنما هو إرسال خفي[54].

ويُعدّ السقط الخفي في إسناد الحديث من أوجه ردّ الحديث، والسقط الخفي يخفى على كثير ممن يشتغل بهذا العلم، بل لا يدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد لخفائه وغموضه.

وأما تعريف التدليس فقد سار عامة أهل المصطلح بأن جعلوه ما يرويه الراوي عمن "سمع منه" أو "عاصره" ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه، بمرتبة واحدة وعدوه تدليساً. وذهب ابن القطان، وابن عبدالبر، والعلائي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، وغيرهم إلى التفريق بينهما واعترض الحافظ ابن حجر على التعريف بكونه ´غير مانع "، فقال في معرض الاعتراض على تعريف ابن الصلاح للتدليس: (وقوله: "عمن عاصره" ليس من التدليس في شيء، وإنما هو: المرسل الخفي... وقد ذكر ابن القطان في أواخر "البيان" له تعريف التدليس بعبارة غير معترضة قال: " ونعني به أن يروي المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه، والفرق بينه وبين الإرسال، هو أن الإرسال: روايته عمن لم يسمع منه ولما كان في حديثه ما سمع منه جاءت روايته عنه بما لم يسمعه منه كأنها إيهام لسماعه ذلك الشيء فلذلك سمَّي تدليساً"، وهو صريح في التفرقة بين التدليس والإرسال، وأن التدليس مختص بالرواية عمن له عنه سماع بخلاف الإرسال –

والله أعلم – وابن القطان في ذلك متابع لأبي بكر البزار [55]، وقد حكى شيخنا كلامهما – القائل ابن حجر– ثم قال: "إن الذي ذكره المصنف في حد التدليس هو المشهور عن أهل الحديث وإنه إنما حكى البزار وابن القطان لئلا يغتر به". قلت – والقائل ابن حجر– لا غرو هنا بل كلامهما هو الصواب،على ما يظهر لي في التفرقة بين التدليس والمرسل الخفي، وإن كانا مشتركين في الحكم هذا ما يقتضيه النظر وأما كون المشهور عن أهل الحديث خلاف ما قالاه ففيه نظر؛ فكلام الخطيب في باب التدليس من "الكفاية" يؤيد ما قاله ابن القطان،قال الخطيب:"التدليس متضمن للإرسال لا محالة،لإمساك المدلس عن ذكر الواسطة وإنما يفارق حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمعه فقط وهو الموهن لأمره فوجب كون التدليس متضمناً للإرسال، والإرسال لا يتضمن التدليس لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه، ولهذا لم يذم العلماء من أرسل وذموا من دلس"). [56]

قال الحافظ ابن حجر: (قلت: والذي يظهر من تصرفات الحذاق منهم أن التدليس مختص باللقي، فقد أطبقوا على أن رواية المخضرمين مثل: قيس بن أبي حازم، وأبي عثمان النهدي، وغيرهما عن النبي ﷺ، من قبيل المرسل، لا من قبيل المدلس، وقد قال الخطيب في باب المرسل من كتابه الكفاية: " لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس وهو: رواية الراوي عن من لم يعاصره أو لم يلقه"، ثم مثل للأول بسعيد بن المسيب وغيره عن النبي ﷺ وللثاني بسفيان الثوري وغيره عن الزهري. ثم قال: "والحكم في الجميع عندنا واحد")[57].

فالفرق بين الإرسال الخفي والتدليس من وجهين:

1. أن المُدلس يروي عمّن لقيه وسمع منه ما لم يسمعه، وأما المرسل فإنه يروي عمن لم يسمع منه ولم يُعرف لقائه، ولم يعاصره.

2. أن التدليس فيه إيهام سماع ما لم يسمع وليس في الإرسال إيهام، ولهذا لم يذم العلماء من أرسل الحديث وذموا من دلّسه.

وقد نبه الأستاذ الدكتور عبد القادر المحمدي على ذلك فقال:" أطلق العلائي وصف التدليس على بعض الرواة ممن عرف بالإرسال فقط، ولم يعرف بالتدليس، وذهب إلى تأسيس قاعدة في عدم قبول الروايات المعنعنة لهؤلاء الرواة ما لم يصرحوا بالسماع، ثم سار عليها سبط بن العجمي، وابن حجر العسقلاني، وجل من جاء بعدهم إلى يوم الناس هذا، وقد مر أنّ العلائي وابن حجر أصلاً للتفريق بين التدليس، والمرسل الخفي، لكن دخل الدخل في تنزيل هذا التفريق على الرواة، حينما قسموا طبقات الرواة وفق ما أطلقه المتقدمون من عبارات، فمن قالوا فيه يدلس أو ذكره النسائي في المدلسين قالا عنه: يدلس بمعنى: "من روى عمن سمع ما لم يسمع "[58].

والمتأمل في كلام المتقدمين كما هو مقرر، يطلقون التدليس على معانٍ عدة، ولا يقصرونه بمعناه عندنا اليوم، ومثاله: أطلق ابن معين التدليس بمعنى رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع، فقال الدوري في تاريخه: (سمعت يحيى يقول في حديث من "وسع على عياله"، قال: حدثنا أبو أسامة، عن جعفر الأحمر، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، قلت ليحيى: قد رواه سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن محمد، قال يحيى: إنما دلسه سفيان عن أبي أسامة. فقلت ليحيى: فلم يسمع سفيان من إبراهيم بن محمد بن المنتشر؟ فقال: بلى قد سمع منه؛ ولكن لم يسمع هذا سفيان بن عيينة من إبراهيم بن محمد بن المنتشر)[59].

ومنه أيضاً: ما ذكره الدوري بقوله:(سألت يحيى عن حديث هشيم، عن أبي إسحاق، عن أبي قيس، عن هزيل، قال: قال عبد الله: ما أبالي ذكري مسست أو أنفي فقلت له من أبو إسحاق هذا فقال يحيى: هشيم لم يلق أبا إسحاق السبيعي ولم يلق أيضا أبا إسحاق والذي يدلس عنه الذي يقال له أبو إسحاق الكوفي)[60].

ومنه: قول عبد الله بن أحمد بن حنبل:(قلت لأبي: كم سمع هشيم من جابر الجعفي؟ قال: حديثين. قلت: فالباقي؟ قال: مدلسة)[61].

وقد أطلق المحدثون التدليس على من روى عمن لم يلقه، وهو ما يسميه الحافظ المرسل الخفي، ومن ذلك:

قول الدوري: (سمعت يحيى يقول: لم يلق يحيى بن أبي كثير زيدَ بن سلام، وقدم معاوية بن سلام عليهم، فلم يسمع يحيى بن أبي كثير، أخذ كتابه عن أخيه، ولم يسمعه فدلسه عنه)[62].

وقال ابن حبان في ترجمة سليمان بن موسى الأسدي:(وقد قيل إنه سمع جابراً، وليس ذاك بشيء، تلك كلها أخبار مدلسة)[63].

فهنا أطلق ابن معين عبارة تدليس على من عاصر ولم يسمع، وأطلقها ابن حبان على من يشك في سماعه أصلاً، وسماه تدليساً، فالمتقدمون كانوا يتجوزون في هذه العبارات ولا مشاحة فيها عندهم، فهذا مثلا: (سليمان بن موسى) وصفه ابن حبان بالتدليس , ولو اطلع على هذا أحدنا اليوم لوصفه بالتدليس وربما ضعف كل حديثه ما لم يصرح بسماعه، ولربما استدركه على العلائي وابن حجر؟؟ في حين أنّ ابن حبان أراد به الإرسال، وقد نص الأئمة كالبخاري وغيره على أنّه لم يسمع من جابر ﷺ ولا غيره من الصحابة [64]، ولم يذكره أحد

بالتدليس بتاتاً، فتأمل.

ومنه قول ابن حبان في إسماعيل بن أوسط البجلي: (والي الكوفة لا يصح له صحبة لصحابي وتلك كلها أخبار مدلسة لا أعتمد على شيء منها)[65].

فالرجل ليس مدلساً،ولم يصفه أحد من الأئمة بالتدليس، لأنه لم يثبت له سماع أصلاً من الصحابة، وإنما حديثه من قبيل المرسل الخفي، فلا يطلب له سماع! وإنما يبحث عنه في كتب المراسيل.

لذا فلا يصح أن نصف كل من وصفه الأئمة بالتدليس بأنه مدلس بل يجب تدقيق النظر، ومن ذلك الإمام النسائي مثلا حينما يذكر راوياً في كتابه (المدلسين)، فلا يعني به أنه: " يروي عمن سمع منه ما لم يسمع "، بل قد يريد به المرسل الخفي أو من يروي عمن لم يعاصر أصلا[66].

وابن حجر معترف بأن من الأئمة من يسمّي هذا تدليسا، ولكنه اختار أن يخرجه من التدليس، ويسميه باسم خاص به وهو الإرسال الخفي، تمييزًا للأنواع، كما قال [67]، مع أنه ربّما سمّاه تدليسًا[68].

يتضّح مما سبق أن ابن حجر ربما لا يلتزم الحدّ الذي وضعه في تعريف التدليس ومن خلال هذا الأمر سنحاول تفسير إعراض الحافظ ابن حجر عن ذكر أولئك الرواة في كتابه الخاص بالمدلسين.

المطلب الخامس: المؤلفات في التدليس والمدلسين.

"لقد ظهر التدليس بمعناه الاصطلاحي في عهد التابعين، فإن المصادر تؤكد أن التدليس لم يكن معروفا قبل عهد التابعين وإنما عُرف في عهدهم حيث مال إليه بعضهم، ثم استمر الميل إليه من قِبل جماعة من المحدثين من أتباع التابعين ومن بعدهم" [69].

وقد تعددت المصنفات في التدليس والمدلسين، فمنها ما حُفظ لنا، ومنها ما بلغنا ذكره أو اسم مؤلفه دون ما حواه من علم أو أخبار للمدلسين.

قال الحافظ ابن حجر: (وقد أفرد أسماء المدلسين بالتصنيف علماء عدة؛ فمن القدماء: الحسين بن علي الكرابيسي[70] صاحب الإمام الشافعي، ثم النسائي،[71] ثم الدارقطني، ثم نظم الحافظ شمس الدين الذهبي في ذلك قصيدة ذكرت أسماء المدلسين[72]، وزاد عليه تلميذه الحافظ أبو محمود أحمد بن المقدسي[73] من تصنيف العلائي شيئا كثيرا مما فات الذهبي ذكره،ثم ذيل حافظ العصر أبو الفضل بن الحسين الحافظ العراقي في هوامش كتاب العلائي أسماء وقعت له زائدة،ثم ضمها ولده العلامة قاضي القضاة ولي الدين أبو زرعة الحافظ ابن الحافظ [74] إلى من ذكرهم العلائي وجعله تصنيفا مستقلا، وزاد من تتبعه شيئا يسيرا جدا، وأفرد المدلسين بالتصنيف من المتأخرين، المحدث الكبير المتقن برهان الدين سبط بن عجمي[75] متقيداً بكتاب العلائي، فزاد عليهم قليلا.

فجميع ما في كتاب العلائي من الأسماء ثمانية وستون نفسا، وزاد عليهم ابن العراقي ثلاثة عشر نفسا، وزاد عليه سبط اثنين وثلاثين نفسا وزدت عليهما تسعة وثلاثين نفسا فجملة ما في كتابي هذا مئة واثنان وخمسون نفسا ومن عليه رمز أحد الستة فحديثه مخرج فيه)[76].

ومن تلك المؤلفات التي جمعت أسماء من وُصف بالتدليس:

1. ذكر المدلسين، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: 303هـ)[77].
2. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، الحافظ صلاح الدين أبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي (ت: 761هـ)[78].
3. المدلسين، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت: 826هـ)[79].
4. التبيين لأسماء المدلسين، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت: 841هـ) [80].
5. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)[81].
6. أسماء المدلسين، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)[82].
7. إتحاف ذوي الرسوخ بمن رُميَ بالتدليس من الشيوخ، حماد بن محمد الأنصاري الخزرجي السعدي (المتوفى: 1418هـ)[83].
8. التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس، تأليف: عبد العزيز الغماري[84].

المبحث الثاني
الرواة الذين وصفهم ابن حجر بالتدليس ولم يوردهم في الطبقات

المطلب الأول: الرواة الذين وصفهم ابن حجر بالتدليس في التقريب ولم يذكرهم في الطبقات.

أولا: إبراهيم بن يزيد بن شَرِيكٍ التَّيْمي.

قال ابن حجر: (العابدُ، ثقةٌ إلا أنه يُرْسِل ويُدَلِّس)[85].

عرض أقوال النقاد والمناقشة والترجيح:

وقال الدارقطني: (لم يسمع من حفصة ولا من عائشة ولا أدرك زمانهما)[86] وقال أحمد: (لم يلق أبا ذر)[87]، وقال أبو داود في كتاب الطهارة من سننه: (لم يسمع من عائشة)[88]، وكذا قال الترمذي[89]، وقال ابن المديني: (لم يسمع من علي ولا من ابن عباس)، وقال القطان في رواية إبراهيم التيمي عن أنس: (في القبلة للصائم: لا شيء، لم يسمعه)[90]، قال الكرابيسي: (حدث عن زيد بن وهب قليلا أكثرها مدلسة)[91]، ذكره ابن حبّان في الثقات ولم يشر إلى كونه أرسل عن أحد من الصحابة إنما قال: (يروي عن أنس)[92].

لم يذكره النسائي في المدلسين وإنما أخرج حديثه في السنن ثم أعقبه بقوله: (ليس في هذا الباب حديث أحسن من هذا وإن كان مرسلًا)[93]، وقال الذهبي: (ثقةٌ، لكن لم يسمع من عائشة ولا حفصة فروايته عنهما فيها إرسال)[94].

قلت: كذا قال الحافظ لكنه لم يذكر إبراهيم التَّيْمي من المدلسين في تعريف أهل التقديس وكذا العلائي ولا غيرهما[95]، إنما ذكره العلائي ضمن من أرسل[96]، وهو ممن أرسل عن الصحابة إرسالًا خفيّا.

الخلاصة: وأما وصف ابن حجر لإبراهيم بالتدليس فقد تابع الكرابيسي فيه كما نقله عنه في تهذيب التهذيب، واعتمد على قوله وهو أَوْضح أنه حدّث عن زيد بن وهب قليلًا أكثرها مدلّسةٌ، ولم يصفه أحدٌ من العلماء بالتدليس، وعلى هذا فإن هذا من إطلاق التدليس على الإرسال الخفي، فلا ينبغي التوقف في عنعنته عن غير زيد بن وهب، إذا صحّ سماعه من الشيخ الذي يروي عنه، وهو مما أورده الدكتور القريوتي في ملحقه [97].

ثانيًا: بَاذَامُ، أبو صَالِحٍ، مولى أمّ هانئٍ.

قال ابن حجر: (ضعيف، مدلّس)[98].

عرض أقوال النقاد والمناقشة والترجيح:

قال ابن حبّان: (يحدّث عن ابن عبّاس ولم يسمع منه)[99]، وذكره العلائي في المرسلين لا المدلسين وذكر قول ابن حبّان بأنه لم يسمع من ابن عبّاس[100]، قال ابن رجب: (" باب: هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ": قال مسلم في كتاب التفصيل: (هذا الحديث ليس بثابت، وأبو صالح باذام قد اتقى الناس حديثه، ولا يثبت له سماع من ابن عباس)[101].

وفي إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي: (وزعم المزيّ أنه روى عن ابن عبّاس الرواية المشعرة عنده بالاتصال، وقد زعم ابن عديّ أنه لم يسمع منه ولم يره، وكذا ابن حبّان)[102].

قلت: كذا قال الحافظ ولم يصف أحدٌ من المتقدمين باذام بالتدليس ولا ابن حجر في تعريف أهل التقديس[103]، ولم ينقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب أن أحدا من العلماء وصفه بالتدليس، وإنما ختم ترجمته بقول ابن حبان: أنه يحدّث عن ابن عبّاس ولم يسمع منه، وهذا يتفق مع نسخة تقريب التهذيب "يرسل"[104]، لكن ابن حجر أطلق عليه التدليس تجوّزا على من أرسل في حديثه، وعلى هذا فإن هذا من إطلاق التدليس على الإرسال الخفي، وهو مما أورده القريوتي في ملحق المدلسين عند تحقيقه لطبقات المدلسين.

وإيراد هذا الراوي في البحث جديرٌ بالدراسة والترجيح فإن من المخرّجين المعاصرين اعتمد على وصف ابن حجر لباذام بأنه مدلّس وأعله بعدم التصريح[105].

ثالثًا: الحسنُ بنُ عليٍّ بنِ راشدٍ الواسطيُّ.

قال ابن حجر: (صدوقٌ، رُمِيَ بشيءٍ من التدليسِ)[106].

عرض أقوال النقاد والمناقشة والترجيح:

الحسن بن علي بن راشد: وثّقه ابن المديني وأسلم الواسطي[107]. وقال ابن قانع: (صالح) [108]، وقال ابن حبّان: (مستقيم الحديث جدا)[109].

وقال ابن حجر: (واتهمه ابن عدي بسرقة الحديث وذلك في ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد لكن في كلامه ما يقتضي أن الذنب في ذلك للراوي عنه الحسن بن علي العدوي)[110].

فقد روى ابن عدي في ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد الكوفي حديث: "أنا مدينة العلم وعلي بابها" وذكر جماعة ممن حدّث به ثم قال: وحدّثناه الحسن بن علي العدوي، وهو ضعيف عن الحسن بن علي بن راشد، عن أبي معاوية فقد شاركوا عُمر بن إسماعيل بن مجالد، والحديث لأبي الصّلت، عن أبي معاوية وبه يُعْرف وعندي أن هؤلاء كلهم سرقُوا منه[111].

وقول ابن عديّ عن الحسن بن علي العدوي ضعيف يجعل تهمة السرقة تلزق به دون الحسن بن علي بن راشد هذا، حيث قال في ترجمته: لم أر بأحاديثه بأسًا، إذا حدّث عن ثقة، ولم أسمع أحدًا قال فيه شيئًا فنسبه إلى ضعف غير عبّاس العنبري في حكاية عبدان عنه وفي ذلك الحديث.

قال عبدان: نظر عبّاس العنبري في جزء فيه الحسن بن علي بن راشد هذا، فقال لي: يا بنيّ اتقه[112].

قلت: كذا قال الحافظ وفي ذلك الحديث روى عنه ضعيف لا ثقة، ولا يصحّ أنّ الحسن بن علي بن راشد حدّث بهذا الحديث ودلّسه عن أبي الصلت، وقد أورده الدكتور عاصم القريوتي في ملحقه، ولا يثبت عليه التدليس، لذلك لم يورده ابن حجر في الطبقات ووصفه في التقريب بأنه رُمي بالتدليس إشارة إلى قول ابن عدي[113].

رابعا: عبدالعزيز بن جريج المكي، مولى قريش.

قال ابن حجر في التقريب: (ضعيف، واختلط، وكان يُدلس

ويغلو ويتشيع) [114].

عرض أقوال النقاد والمناقشة والترجيح:

قال البخاري: (لا يُتابع في حديثه) [115]، قال ابن حبان: (ليس له عن صحابي سماع، وكل ما روى عن عائشة مُدلّس، لم يسمع منها شيئًا)[116].

وقال الدارقطني: (عبد العزيز بن جريج عن عائشة قال: مجهول, وقيل هو والد ابن جريج فإن كان هو فلم يسمع من عائشة، يُترك هذا الحديث)[117]، وقال البرقاني عن الدارقطني: (مجهول، قيل له: هو والد عبدالملك، قال: إن كان هو فلم يسمع من عائشة)[118].

وأما ما في مسند الإمام أحمد وغيره من التصريح بسماعه من عائشة رضي الله عنها فهو من رواية خصيف عنه[119]، وتصريح عبدالعزيز بن جريج بالسماع مدفوع لأنَّه من طريق خُصيفٍ، وهو ابنُ عبد الرحمن الجَزَري، وهو سيِّيءُ الحفظ، قال الحافظ: (أخطأ خُصيفٌ، فصرح بسماعه)[120].

قلت: كذا قال الحافظ ولم يصف أحدٌ من المتقدمين وممن كتب في أسماء المدلسين عبدالعزيز بالتدليس إلا ما نُقل عن ابن حبّان بأن ما رواه عن عائشة إنما هو مُدلسٌ وهنا يتضح أن ابن حبان يطلق التدليس ويريد به الإرسال الخفي فقد قال صراحة (ولم يسمع من عائشة)، وذكره العلائي من ضمن المرسلين[121]، ولم ينقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب أن أحدا من العلماء وصفه بالتدليس إنما نقل قول ابن حبّان بأنه لم يسمع عائشة، وقد أورده الدكتور عاصم فيما استدركه على الحافظ ابن حجر في ملحقه.

خامسًا: عُثْمَان بنُ عاصِم بن حُصَيْنٍ الأَسَديُّ، الكُوفيُّ.

قال ابن حجر: (ثِقَةٌ ثبْتٌ، سُنِّيٌّ، ورُبَّمَا دَلَّسَ)[122].

عرض أقوال النقاد والمناقشة والترجيح:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (سُئل أبي عن حديث أبي حصين: دخلت مع عمّي على ابن عبّاس، فقال: كذا قال أبو بكر بن عيّاش، يُرى أنه وهم، رواه غيره – أظنّه الثوري – قال: عن سعيد بن جبير: دخلت مع عمّي على ابن عبّاس)[123].

وقال الدوري: (سألت يحيى عن حديث رواه أبو بكر بن عيّاش عن أبي حصين قال: دخلت أنا وعمّي على ابن عبّاس؟ فقال: ليس بمحفوظ، لم يلق ابن عبّاس، أو نحو هذا الكلام)[124].

فقد نفى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين لقاءه بابن عباس فيكون روايته مرسلة، وأما البخاري وأبو حاتم فقد أثبتا سماعه من ابن عبّاس.

قال البخاري: (عثمان بن عاصم أبو حصين الأسدي الكوفي سمع ابن عباس رضي الله عنهما وسعيد بن جبير وشُرِيْحًا والشعبي)[125]، لكنه لم يُخرج له في صحيحه عن ابن عبّاس إلا بواسطة.

وقال ابن أبي حاتم: (عثمان بن عاصم أبو حصين الأسدي سمع ابن عبّاس وابن الزبير، سمعت أبي يقول ذلك)[126].

وقال مسلم بن الحجاج: (أبو حصين عثمان بن عاصم الأسدي سمع ابن عبّاس والشعبي)[127]، ولم يُخرج له في صحيحه عن ابن عبّاس إلا بواسطة، وقد ذكر المزّي عددًا من الصحابة الذين روى عنهم بما فيهم ابن عبّاس، ولم يشر إلى أن روايته عنهم مرسلة[128].

قلت: كذا قال الحافظ ولم يصف أحدٌ من المتقدمين عثمانَ بالتدليس، ولم يذكره ابن حجر في تعريف أهل التقديس ولم ينقل في تهذيب التهذيب أحدًا وصفه بالتدليس، وقد رجّح ابن حجر كلام ابن حبان في كونه ممن يرسل، فقد جعله في أتباع التابعين، فقال: " ابن حبان ذكره في الثقات في أتباع التابعين، وقال: مات سنة 28 هـ –يريد ومئة–، وقد قيل: 7 هـ – يريد سبع وعشرين ومئة–، فروايته عن الصحابة مرسلة وهو الذي يظهر لي ". [129]

ولم يورده الدكتور عاصم القريوتي فيما استدركه على الحافظ ابن حجر في ملحقه.

سادسًا: عُثْمَان بنُ عُمَيْرٍ، البَجَلِيُّ، أبو اليَقْظَانِ الكُوفِيُّ.

قال ابن حجر: (ضعيف، واختلط، وكان يُدَلِّس، ويغلو في التَّشيّع)[130].

عرض أقوال النقاد والمناقشة والترجيح:

لم يصف أحدٌ من المتقدمين عثمان بن عُمير بالتدليس ولا ابن حجر في تعريف أهل التقديس، ولم يورده الدكتور عاصم القريوتي فيما استدركه على الحافظ ابن حجر في ملحقه [131]، ولم ينقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب أن أحدا من العلماء وصفه بالتدليس.

قلت: كذا قال الحافظ وكأنه أراد بالتدليس الإرسال الخفي حيث نقل في التهذيب قول أبي حاتم: (ضعيف الحديث، منكر الحديث، كان شعبة لا يرضاه، وذكر أنه حضره فروى عن شيخ فقال له شعبة: كم سنُّك؟ قال: كذا، فإذًا قد مات الشيخ وهو ابن سنتين)[132]، وقول البخاري: (منكر الحديث، ولم يسمع من أنس)[133]. وهو قد روى عن أنس[134].

سابعا: عَطَاءُ بنُ أَبِي مُسْلِم، أَبو عُثْمان الخُرَاسَانيُّ.

قال ابن حجر: (صدوقٌ يهِمُ كثيرا، ويرسلُ ويُدَلِّسُ)[135].

عرض أقوال النقاد والمناقشة والترجيح:

روى ابن عديّ أن القاسم قال لسعيد بن المسيّب: (إن عطاء الخُراساني حدثني عنك أن رسول الله ﷺ أمر الذي وقع على امرأته في رمضان بكفارة الظِّهار، فقال: كذب، ما حدّثته،

بلغني إن رسول الله ﷺ قال له: " تصدّق، تصدّق ")[136].

قال ابن محرز: (قيل لابن معين: عطاء الخراساني حدّث عن أبي هريرة وابن عبّاس؟ فقال: مرسل، قيل له: لقي أحدًا من أصحاب النبي ﷺ؟ قال: ما سمعت)[137]، وذكره أبو زرعة في الضعفاء ربما بسبب إرساله[138]، وقال أبو داود: (لم يُدرك ابن عبّاس ولم يره)[139]، وقال ابن حبّان: (لم ير أحدًا من الصحابة، روايته عنهم كلها مُرسلةٌ)[140]، قال الذهبي: (عطاء الخراساني وثّقه ابن معين، وقال الدارقطني: هو ثقةٌ في نفسه، لكنه لم يلقَ ابن عبّاس، يعني أنه يُدلّس)[141]، فالحافظ الذهبي أطلق التدليس على صورةِ الإرسال.

وقال الطبراني: (لم يسمع من أحدٍ من الصحابة إلا أنس)[142].

وقال المزي: (روى عن أنس بن مالك مرسلًا، وكذلك كلّ من ذُكر هنا من الصحابة)[143].

قال الأستاذ الدكتور عبد القادر المحمدي في ترجمة عطاء: (قلت: أما الإرسال فقد ثبت عليه كما نقل الأئمة،وأما التدليس فلم أقف على من وصفه به غير الحافظ ابن حجر ههنا، فالرجل لا يعرف عنه التدليس لذا فالحافظ لم يذكره في طبقات المدلسين،وإنما زاده المحقق في ملحقه اعتماداً على ما جاء في التقريب،ولم يذكره سبط بن العجمي ولا العراقي،وأما العلائي فلم يذكره في المدلسين وإنما فيمن وصف بالإرسال فقط،ولعله سبق قلم من الحافظ،أو تبع الذهبي في ذلك لما وصفه بالتدليس وأراد الإرسال على طريقة النقاد المتقدمين الذين كانوا يطلقون التدليس أحياناً على الإرسال، فقال في السير عقب قول الدارقطني:" هو في نفسه ثقة، لكن لم يلق ابن عباس.–قال–: يعني أنه يدلس".وهذا باتفاق المتأخرين يسمى مرسلاً، فالرجل صدوق حسن الحديث، والله أعلم)[144].

قلت: كذا قال الحافظ ولم يصف عطاء بن أبي مسلم أحدٌ من المتقدمين بالتدليس إنما ذكره العلائي ضمن من أرسل[145]، ولا ابن حجر في تعريف أهل التقديس، وقد أورده القريوتي في ملحقه[146]، ولم ينقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب أن أحدا من العلماء وصفه بالتدليس، وإنما أثبت في ترجمته أنه يحدّث عن الصحابة مرسلًا كابن عبّاس ولم يسمع منه، فالذي يظهر أن ابن حجر أطلق عليه التدليس تجوّزا على من أرسل في حديثه إرسالا خفيا، كما أطلقه الذهبي من قبله[147]، وأما قصته مع ابن المسيّب فلا يمكن اعتباراها تدليسًا لأنها لا تقتضي ذلك بل هي كذبه كما قال ابن المسيّب.

ثامنًا: عُقْبَةُ بنُ عبْدِ اللهِ الأَصَمُّ الرِّفَاعِيِّ، البَصْرِيُّ.

قال ابن حجر: (ضعيف، وربما دَلَّسَ)[148].

عرض أقوال النقاد والمناقشة والترجيح:

قال أبو سلمة التبوذكي: أخبرني الحسين بن عدي قال: (نظرت في كتاب عقبة بن الأصمّ، فإذا أحاديثه هذه التي يُحدّث بها عن عطاء إنما هي في كتابه عن قيس بن سعد عن عطاء)[149].

وقال حسين أيضا: (وعدني عقبة الأصمّ أن يُخرج إليّ كتاب عطاء، قال: فأخرج إليّ كتابه، فإذا في أوله عامر الأحول عن عطاء، قال: فجعل يقول حدثنا عطاء، قال: فقلت له. فقال: بلى، حدثنا عطاء)[150].

قلت: كذا قال الحافظ ولم يصف أحدٌ من المتقدمين وممن كتب في أسماء المدلسين عقبة الأصمّ، ولا ابن حجر في تعريف أهل التقديس[151]، ولم ينقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب أن أحدا من العلماء وصفه بالتدليس إلا أنه ذكر فيه قول الحسين بن عدي – السابق – أن أحاديثه عن عطاء إنما هي عن قيس بن سعد عن عطاء، ولعل ابن حجر اعتمد عليها في وصفه بأنه ربّما دلّس[152]، وقد أورده الدكتور عاصم فيما استدركه على الحافظ ابن حجر في ملحقه، ومما سبق تبيّن أن قول ابن حجر إنما هو خاص برواية عقبة عن عطاء وهو لم يسمع منه، وهذا هو صورة الإرسال الخفي.

تاسعًا: المُطّلبُ بنُ عَبْدِ الله بنِ المُطَّلِبِ بن حَنْطَبِ بنِ الحَارِثِ المَخْزُوميُّ.

قال ابن حجر (صدوق، كثير التدليس والإرسال)[153].

عرض أقوال النقاد والمناقشة والترجيح:

قال أبو حاتم: (عامّةُ حديثه مراسيل لم يُدرك أحدًا من أصحاب النبي ﷺ إلا سهل بن سعد وأنسًا وسلمة بن الأكوع ومن كان قريبًا منهم، ولم يسمع من جابرٍ ولا زيدِ بن ثابت ولا عمران بن حُصين)[154]، وقال في روايته عن عائشة: (مرسلة، ولم يدركها، وقال في روايته عن جابر: يشبه أنه أدركه، وقال في روايته عن غيره من الصحابة: مرسلة، قال: وعامة حديثه مراسيل غير أني رأيت حديثًا يقول حدثني خالي أبو سلمة)[155].

وقال الدوري: (سُئل يحيى: سمع المطّلب من أبي موسى؟ قال: لا)[156]، وقال ابن سعد: (كان كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه لأنه يُرسل كثيرا، وليس له لُقيّ، وعامة أصحابه يدلّسون)[157]، قال البخاري: (لا أعرف للمطلب بن حنطب عن أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ إلا أنه يقول: حدثني من شهد النبي ﷺ)[158]، قال الترمذي: وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن – يريد الدارمي– يقول: مثله [159].

وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: (يروي عن عمر وأبي موسى وعائشة)[160]، وقال الهيثمي: (المطلب بن عبد الله،

فإنه ثقةٌ ولكنه يُدلّس، ولم يسمع من أبي موسى، فهو منقطع)[161]، وذكره العلائي من ضمن المرسلين[162].

قلت: كذا قال الحافظ ولم يصف أحدٌ من المتقدمين وممن كتب في أسماء المدلسين المطلبَ بن عبد الله بالتدليس، ولا ابن حجر في تعريف أهل التقديس[163]، ولم ينقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب أن أحدا من العلماء وصفه بالتدليس، وإنما أثبت في ترجمته نصوص النقّاد في إرساله عن جماعة من الصحابة [164]، والمطلب كما صرّح العلماء أنه روى عمن لم يلقَ أحدًا من الصحابة وهي صورة الإرسال والذي يظهر أنهم يريدون بالتدليس الإرسال، والحافظ ابن حجر وصفه بأنه كثير الإرسال لما هو حاله ووصفه بالتدليس تجوّزا، وموافقة كذلك لشيخه الهيثمي، وكأنه أراد بذلك الإرسال.

وقد تابع المحدّث محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله الحافظ ابن حجر في وصف المطّلب بن عبد الله بالتدليس واعتبر ذلك مما فاته في طبقات المدلسين وقال: (ترجمته المبسطة في التهذيب تقتضي حشره فيهم)[165].

وقد أورده الدكتور عاصم فيما استدركه على الحافظ ابن حجر في ملحقه.

المطلب الثاني: الرواة الذين وصفهم ابن حجر بالتدليس في النكت ولم يذكرهم في الطبقات.

1. إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصِّيصيّ.

قال ابن حجر: (ذكر شيخنا – يعني: العراقي – ممن عرف بالتسوية جماعة، وفاته أن ابن حبان قال – في ترجمة إبراهيم بن عبد الله المصيصي –: كان يسوي الحديث)[166].

عرض أقوال النقاد والمناقشة والترجيح:

يريد الحافظ قول ابن حبان لما ذكره في المجروحين وقال: (يسوِّي الحديث، ويَسرقه، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، يقلب حديث الزبيدي عن الزهري على الأوزاعي، وحديث الأوزاعي على مالك، وحديث زياد بن سعد على يعقوب بن عطاء، وما يُشبه هذا...)[167].

وقال الذهبي: (هذا رجلٌ كذّاب، وقال الحاكم: أحاديثه موضوعه)[168]، وقال: (إبراهيم بن عبد الله المصِّيصِي عَن وَكِيع، مَتْرُوك مُتَّهم)[169]، وقال ابن حجر: (ومعنى تسوية الحديث أنه يحذف من الإسناد من فيه مقال: وهذا يُطلقُ عليه تَدليسَ التَّسْوِية)[170].

قلت: كذا فهم الحافظ من كلام ابن حبان أنه يريد بالتسوية التدليس كما هو مشهور، ولعل ابن حبان أراد الإسقاط مطلقاً فضلاً عن أني لم أجد أحداً غير الحافظ ابن حجر ذكره في المدلسين، ولذا فإن الحافظ لم يذكره في تعريف أهل التقديس، وكذا لم يورده الدكتور عاصم فيما استدركه على الحافظ ابن حجر في ملحقه[171]، ولم أجد من ذكره بالإرسال كذلك، وما وُصِف به إبراهيم بن عبد الله يدُلّ على أنه كان يُدلّس تدليس تسوية وهو أشدّ أنواع التدليس.

2. ثابت بن أَسْلَمَ البُنَانِيّ، أبو محمد البصري.

قال ابن حجر في معرض ذكر أمثلة تدليس الصيغ: (ومن أمثلة ذلك قول ثابت البناني: " خطبنا عمران بن حصين ﷺ. وقوله: خطبنا ابن عبّاس رضي الله عنهما، والله أعلم)[172].

عرض أقوال النقاد والمناقشة والترجيح:

أورده ابن أبي حاتم في المراسيل وقال سمعتُ أبي يقول: (ثابت البُناني سمع من أنس وابن عمر، وروى الحسين بن واقد عن ثابت عن عبد الله فلا ندري لقيه أم لا)، وقال: سمعتُ أبا زرعة يقول: (ثابت عن أبي هريرة مُرسل)[173]، وذكره العلائي في جامع التحصيل ممن يُرسل[174]، قال عنه ابن حجر في التقريب: (ثقةٌ عابدٌ)[175]، وهو لم يلق عمران بن حصين ومع ذلك قال: حدثنا، فلعله يتأول حدّث أهل بلده وهو منهم، وهذا من تدليس القطع[176].

وفي المراسيل لأبي حاتم: (في حديث الحسن: خطبنا ابن عبّاس بالبصرة، إنما هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن حُصين، ومثل قول مجاهد: قدِم علينا عليُ...)[177].

وهذا نادرُ من ثابت، ولم أقف على من وصفه بالتدليس.

قلت: كذا قال الحافظ، ولم يصف أحدٌ من المتقدمين وممن كتب في أسماء المدلسين[178]، ولا ابن حجر في تعريف أهل التقديس، ولم يشر إلى تدليسه في التقريب ولا في التهذيب إنما ختم ترجمته بقول بأن ابن أبي حاتم أورده في المراسيل وأن أبا زرعة قال في روايته عن أبي هريرة مرسل[179]، ولم يورده الدكتور عاصم فيما استدركه على الحافظ ابن حجر في ملحقه.

وتدليس الصيغ لم يعدها أهل الفن من أنواع التدليس، ولا يذكرونها في أنواعها، لذا فلم يذكر الرجل في كتب المدلسين، وهذا يعني أنه لا يتطلب من الرجل تصريحاً بالسماع فيما عنعنه [180].

3. جُنَيْد بن العلاء بن أبي دَهْرَة[181].

ذكره ابن حجر في معرض ذكره لمن وُصف بالتدليس مع صدقه في كتابه النكت على ابن الصلاح [182].

عرض أقوال النقاد والمناقشة والترجيح:

قال ابن أبي حاتم: (روى عن أبي الدرداء، مرسل... صالح الحديث)[183]، وقال البزّار: ليس به بأس، وقال الأزدي: لين الحديث[184]، وذكره ابن حبّان في المجروحين وقال: (يروي عن ابن عُمر وأبي الدرداء ولم يرهما... كان يُدلّس عن محمد بن أبي قيس المصلوب، ويروي ما سمع منه عن شيوخه

فاستحق مجانبة حديثه على الأحوال كلها)[185].

قلت: كذا قال الحافظ، ولم يصف أحدٌ ممن كتب في أسماء المدلسين، ولا ابن حجر في تعريف أهل التقديس [186]، إلا ما قاله ابن حبّان فإنه انفرد بوصفه بالتدليس وتبعه على ذلك ابن حجر، وقد أورده الدكتور عاصم فيما استدركه على الحافظ ابن حجر في ملحقه، والظاهر أن ابن حجر تابع ابن حبّان في وصف هذا الراوي بالتدليس ولعل سبب ذلك أن جنيد هذا روى عمّن لم يسمع منه فأسقط المصلوب الضعيف وأبدله بشيوخ أحسن منه، وهذا تدليس ظاهر، فلعل الحافظ لم يورده في المدلسين لعدم ذكره في المصنفات التي سبقته في المدلسين،وإلا فهو مدلس، ولا سيما أنه ليس من رواة الستة فلم يأت على ذكره في تقريبه، ويبقى هنا احتمال أن الحافظ ابن حجر غفل عن ذكره في الطبقات فاستدركه في النكت، والله أعلم.

4. **عُمَر بن عُبيد الطَّنافسيُّ.**

أورده ابن حجر في معرض ذكره لمن أكثروا التدليس وعُرِفوا به في كتاب النكت على ابن الصلاح [187]، ولم يذكره في تعريف أهل التقديس.

وقال في النكت أيضًا: (وفاتهم أيضًا فرعٌ آخر وهو تدليس القطع[188] مثاله ما رويناه في " الكامل " لأبي أحمد بن عديّ وغيره.

عن عمر بن عبيد الطّنافسي أنه كان يقول: حدّثنا، ثمّ يسكت. ينوي القطع. ثمّ يقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها)[189].

عرض أقوال النقاد والمناقشة والترجيح:

كذا قال الحافظ، ولم يصف أحدٌ ممن كتب في أسماء المدلسين بالتدليس، ولا ابن حجر في تعريف أهل التقديس[190]، فكيف يُعرف به ويكون مشتهرًا به؟!

ولم أجد في ترجمته في تهذيب التهذيب ما يدلّ على تدليسه ولا على إرساله [191]، وقد أورده الدكتور عاصم فيما استدركه على الحافظ ابن حجر في ملحقه وهو مما يُستدرك عليه، قال الحافظ في التقريب: (صدوق)[192]، وربما يكون التبس على الحافظ ابن حجر بعمر بن علي بن عطاء بن مقدّم المقدمي من نفس الطبقة[193]، حتى إن ابن حجر نفسه لم يذكره في الطبقات، وعمر بن عبيد ليس له في " الكامل " ترجمة أصلًا، وليس في ترجمته في الكتب الأخرى شيء مما ذكره ابن حجر، بل لم يرمه أحد بالتدليس مطلقا، وهشام بن عروة لم يُذكر في شيوخه، والصنيع الذي نسبه إليه ابن حجر معروفٌ عن عمر بن علي بن عطاء المقدمي، فلعلّه اشتبه عليه، فهما بصريان من طبقة واحدة، مع أنه قد ذكر المقدمي فيمن رماه الأئمة بالتدليس، والخلط بين الترجمتين وارد جدا، فقد وقع ذلك أيضا للحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه الكمال حيث ذكر كلمة لأبي حاتم في تدليس المقدمي في ترجمة الطنافسي[194]. ولا يبقى معنا إلا الحكم بأنه وهم من الحافظ رحمه الله[195].

الخاتمة

أحمد ربي على إتمام هذا البحث وأصليّ وأسلّم على نبيّنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وبعد:

وفي نهاية هذا البحث قد وصلت إلى عدة نتائج كان من أهمّها:

1. مصطلح المُدلّس عند أئمة الحديث المتقدمين أوسع منه عند أئمة الحديث المتأخرين، فإنه يشمل عندهم المرسل الخفي والمدلس كذلك، وقد تابعهم الحافظ ابن حجر بعض الأحيان في كتابه تقريب التهذيب.
2. يستنبط الحافظ ابن حجر أحيانا معنى التدليس من خلال لفظٍ غير صريح كما في عقبة بن عامر الأصمّ، وتختلف ألفاظ الحافظ ابن حجر في التعبير عن التدليس من خلال هؤلاء الرواة المذكورين.
3. بلغ عدد الرواة الذين وصفهم ابن حجر بالتدليس في كتاب تقريب التهذيب ولم يذكرهم في كتاب تعريف أهل التقديس تسعة (9) رواة، بينما بلغ عدد الرواة الذين وصفهم ابن حجر بالتدليس في كتاب النكت على كتاب ابن الصّلاح ولم يذكرهم في كتاب تعريف أهل التقديس أربعة (4) رواة.
4. أطلق ابن حجر التدليس على ثمانية (8) من الرواة في التقريب ولم يذكرهم في الطبقات وتبيّن بعد الدراسة أنهم أرسلوا عن بعض الصحابة، وأما الراوي التاسع منهم فإنه لم يثبت عليه تدليس ولا إرسال وهو: الحسن بن علي الواسطي.
5. وأما في كتاب النكت على كتاب ابن الصلاح فقد أطلق ابن حجر التدليس على اثنين (2) من الرواة لم يذكرهم في الطبقات وتبيّن بعد الدراسة أنهم أرسلوا عن بعض الصحابة، وذكر راوياً آخراً مستدركًا على شيخه العراقي ومعتمدًا على قول ابن حبّان أنه وصفه بأنه يسويّ حديثه، وقد وقع للحافظ لبس في نسبة راو براوٍ آخر، ولعلّه فات ابن حجر ذكره في الطبقات وكان مما غفل عنه فاستدركه في النكت.
6. أطلق الكرابيسي التدليس على راوٍ واحد ثبت إرساله عن الصحابة وتابعه ابن حجر، وأطلق ابن حبان التدليس على راويين ثبت إرسالهما وتابعه ابن حجر، وأطلق الذهبي على راوٍ واحد ثبت إرساله عن بعض الصحابة وتابعه ابن حجر، وأطلق الهيثمي التدليس على راوٍ واحد ثبت إرساله عن بعض

الصحابة وتابعه ابن حجر.

7. أطلق الحافظ ابن حجر التدليس على أربعة رواة ثبت إرسالهم ولم ينقل عن أحد الأئمة إطلاق التدليس عليهم إنما استنبط ابن حجر ذلك.

8. وهِم ابن حجر في إطلاق التدليس على راويين لم يثبت وصفهما بالتدليس ولا الإرسال.

9. تابع الحافظ ابن حجر عمل العلائي في ترتيب أسماء المدلسين في تعريف أهل التقديس فإنه لخّص أسماء المدلسين من كتاب العلائي جامع التحصيل، ولم يذكر هؤلاء الرواة في تعريف أهل التقديس لأنهم غير معروفين بالتدليس، وقد وصفهم بالتدليس في التقريب أو النكت اعتمادًا على قول ابن حبّان أو الذهبي لأنهم يطلقون التدليس ويريدون به التدليس مرة ويريدون به الإرسال الخفي مرة كما هو طريقة المتقدمين.

الهوامش

(1) الرامهرمزي، المحدث الفاصل ص 320.
(2) انظر: عبد المنعم، ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسةٌ في منهجه وموارده في كتاب الإصابة، 1 / 302.
(3) المصدر السابق.
(4) الزبيدي تاج العروس 16 / 84 فصل الدال باب السين، الفيروز أبادي، القاموس المحيط 2 / 224 باب السين.
(5) ابن منظور، لسان العرب، مادة (دلس)، الفيروزآبادى، القاموس المحيط، مادة (دلس)، الزبيدي، تاج العروس، مادة (دلس)، الأزهري، تهذيب اللغة، مادة (دلس).
(6) وسأتناول تعريف كل نوع في المطلب الثاني من هذا المبحث.
(7) الخزرجي، الخلاصة ص 74.
(8) وقد أختار الأستاذ الدكتور نور الدين عتر تعريفا للتدليس بأنه: " التمويه في إسناد الحديث أو رواته ". أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال ص 120.
(9) انظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ص 230، وابن حجر، النكت على ابن الصلاح 2 / 618، والسخاوي، فتح المغيث 1 / 208.
(10) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح 1 / 616.
(11) السيوطي، تدريب الراوي 1 / 358، وانظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح 2 / 622.
(12) البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية،. 1 / 433.
(13) العراقي، التقييد والإيضاح ص 80.
(14) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام 5 / 493.
(15) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية 2 / 371.
(16) ابن عبد البر،التمهيد 1 / 15.
(17) العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل 97.
(18) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح 2 / 614.
(19) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ص 230 – 231.
(20) النووي، التقريب – مع التدريب – 1 / 352، شاكر، اختصار علوم الحديث – مع الباعث الحثيث – 1 / 172، والعراقي، التقييد والإيضاح ص 80.
(21) ابن حجر، نزهة النّظر ص 105.
(22) انظر: العلائي، جامع التحصيل ص 102، والخطيب البغدادي، الكفاية للخطيب 2 / 371، والسخاوي، فتح المغيث 1 / 226، والسيوطي، تدريب الراوي 1 / 352.
(23) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح 2 / 621.
(24) السيوطي، تدريب الراوي 1 / 355.
(25) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح 2 / 616.
(26) السيوطي، تدريب الراوي 1 / 355.
(27) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية 2 / 367.
(28) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ص 233.
(29) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية 2 / 367.
(30) انظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ص 235، السخاوي، فتح المغيث 1 / 220.
(31) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية 2 / 385.
(32) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية 1 / 385.
(33) التهاونوي، قواعد في علوم الحديث ص 138.
(34) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية 1 / 386.
(35) ابن عبد البر، التمهيد 1 / 17.
(36) الخطيب البغدادي، الكفاية 1 / 386.
(37) للمزيد ينظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح 235، وابن كثير، اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث 1 / 172، والسخاوي، فتح المغيث 1 / 220، والسيوطي، تدريب الراوي 1 / 355.
(38) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية 2 / 393.
(39) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ص 232.
(40) انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية 2 / 372، ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ص 235، النووي، إرشاد طلاب الحقائق 1 / 212، ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح 2 /626.
(41) الخطيب البغدادي، الكفاية 2 / 402.
(42) انظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح 2 / 628.
(43) العلائي، جامع التحصيل ص 113.
(44) انظر: الحاكم، معرفة علوم الحديث ص 105 – 108.

(45) البلقيني، محاسن الاصطلاح ص 168.
(46) العلائي، جامع التحصيل للعلائي ص 113، وابن حجر، تعريف أهل التقديس ص 13 – 16.
(47) ابن عبد البر، التمهيد 1 / 15.
(48) ابن حبّان، مشاهير علماء الأمصار ص 258.
(49) الذهبي، الموقظة ص 47.
(50) الذهبي، الميزان 2 / 426.
(51) أبو قلابة البصري، ثقة فاضل، كثير الإرسال، من الثالثة، مات بالشام. تقريب التهذيب ص 411، ت: 3353.
(52) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 5 / 58، وانظر: ابن أبي حاتم، المراسيل ص 109.
(53) العراقي، التقييد والإيضاح ص 80.
(54) ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح 2 / 615.
(55) ينظر: العراقي شرح الألفية ص80، والسخاوي، فتح المغيث 170/1.
(56) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح 2 / 614.
وانظر: ابن القطان، بيان الوهم والإيهام 5 / 493، وينظر العراقي، شرح الألفية ص80، والسخاوي، فتح المغيث170/1، العراقي، شرح الألفية ص 80، الخطيب، الكفاية 2 / 367 – 368.
(57) ابن حجر، النكت 2 / 623. وانظر: الخطيب البغدادي، الكفاية 2 / 435.
(58) عبدالقادر مصطفى المحمدي، الوجيز النفيس في معرفة التدليس، ص 31.
(59) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) 452/3.
(60) المصدر السابق 4 / 377.
(61) أحمد بن حنبل، العلل 255/1.
(62) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) 407/4.
(63) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ص 79.
(64) ينظر: الترمذي، العلل الكبير، والمزي، تهذيب الكمال 93/12، والعلائي، جامع التحصيل ص 190.
(65) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ص 163، وينظر أيضاً للمزيد الصفحات: (179و191و192و195).
(66) ابن حجر، إتحاف المهرة 14 / 181.
(67) ابن حجر، تعريف أهل التقديس ص 25.
(68) ابن حجر، إتحاف المهرة 14 / 181.
(69) الضاري، التدليس وحكمه عند المحدثين ص 9.
(70) قال الأزدي:ساقط لا يرجه اليه،تنظر ترجمته في الذهبي، الميزان 300/2.
(71) كذا ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال 460/1، والحافظ في النكت ص 261، وابن حجر، الطبقات ص 13.
(72) ذكرها تقي الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى، وكذا أشار إليها سبط ابن العجمي في كتابه التبيين لأسماء المدلسين ص30،وذكر أن شيخه المقدسي ذكر له هذه القصيدة ولم يرها.
(73) ينظر: سبط بن العجمي، التبيين لأسماء المدلسين، ص30.
(74) هو الحافظ الإمام الفقيه الأصولي المفنن أبو زرعة أحمد بن الحافظ الكبير أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين اعتنى به والده فأسمعه الكثير من أصحاب الفخر وغيرهم واستملى على أبيه ولازم البلقيني والبرهان الابناسي وابن الملقن والضياء القزويني وغيرهم وبرع في الفنون وكان إماما محدثا حافظا فقيها محققا أصوليا صالحا صنف التصانيف مات سنة ست وعشرين وثمانمائة، ينظر: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص28.
(75) في كتابه التبيين لأسماء المدلسين.
(76) ابن حجر، تعريف أهل التقديس ص 15.
(77) طُبع بتحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الطبعة: الأولى.
(78) طُبع بتحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط 3.
(79) طُبع بتحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، نافذ حسين حماد، الطبعة: الأولى.
(80) طبع بتحقيق: يحيى شفيق حسن، الطبعة: الأولى.
(81) المحقق: عاصم بن عبدالله القريوتي، ط 1.
(82) طبع بتحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، ط 1.
(83) طبع في مكتبة المعلا، الكويت، ط 1، 1406 هـ – 1986 م.
(84) طبع في مؤسسة الرسالة، ط 1، 1984 م.
(85) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 64.
(86) الدارقطني، السنن 1 / 141.
(87) ابن حجر، تهذيب التهذيب 1 / 177.
(88) أبو داود، السنن 1 / 94 ح 178.
(89) الترمذي، الجامع 1 / 130 ح 86.
(90) ابن حجر، تهذيب التهذيب 1 / 92.
(91) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال 1 / 310، وابن حجر، تهذيب التهذيب 1 / 92.
(92) ابن حبّان، الثقات 4 / 7، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 2 / 145.
(93) النسائي، السنن الصغرى 1 / 104.
(94) الذهبي، ميزان الاعتدال 1 / 74.
(95) لم يذكره برهان الدين الحلبي في التبيين لأسماء المدلسين، لم يذكره ابن العراقي في المدلسين لم يذكره السيوطي في أسماء المدلسين، لم يذكره الشيخ حمّاد من المدلسين.
(96) العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص 141.
(97) في شعيب، وبشار، تحرير تقريب التهذيب 1 / 103 قد حكموا بأنه وهمٌ من الحافظ وأنه ربما التبس على ابن حجر بإبراهيم النخعي، قلت: ليس كما قالوا وقد وضّحت ذلك وهذا مما يوضّح أهمية هذا البحث.
(98) تقريب التهذيب ص 105.
كذا في ابن حجر، تقريب التهذيب طبعة دار المعرفة بتحقيق: عبد الوهاب عبداللطيف، وأما في طبعة دار الرشيد

بتحقيق: محمد عوّامة: (ضعيفٌ، يرسلُ)، وكذا في نسخة دار الكوثر بتحقيق: طارق عوض الله بن محمد، وقد قال المحقق: (في بعض نسخ التقريب: " يُدلّس "، ولا أراه يصحّ، فلم يصفه أحد بالتدليس أصلا، ولا ذكره المصنف في "طبقات المدلسين"، والله أعلم).

قلت: ترجيح المحقق مرجوح فإن هذا البحث وتطبيقاته تبيّن أن ابن حجر يطلق التدليس ويريد به الإرسال.

وأثبت أبو الأشبال الباكستاني محقق التقريب طلعة دار العاصمة قوله: (ضعيف مدلّس) وقال في الحاشية: كذا في بعض "المخطوطة" و"د" و"ل" و"م"، وهو يناسب حاله، راجع ترجمته في التهذيب، وفي " نسخة المؤلف": "يرسل "، وعلى هامش " ح ": " صح: يرسل ".

(99) ابن حبان، المجروحين من المحدثين 1 / 185.

(100) العلائي، جامع التحصيل ص 148.

(101) ابن حجر، فتح الباري 2 / 402.

(102) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال 345، والذي في الكامل 2 / 258 قوله: (وما اقل ماله من المسند وهو يروي عن علي وابن عبّاس).

(103) لم يذكره برهان الدين الحلبي في التبيين لأسماء المدلسين، ولا ابن العراقي في المدلسين ولا السيوطي في أسماء المدلسين، ولا الشيخ حمّاد من المدلسين.

(104) ابن حجر، تهذيب التهذيب 1 / 211.

(105) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة 1 / 394 ح 225.

(106) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 175.

(107) ابن حجر، تهذيب التهذيب 1 / 403.

(108) المصدر السابق.

(109) ابن حبّان، الثقات 8 / 174.

(110) ابن حجر، تهذيب التهذيب 1 / 403، وانظر: ابن حبّان، المجروحين من المحدثين 1 / 241.

(111) ابن عدي، الكامل في الضعفاء 6 / 131.

(112) المصدر السابق.

(113) روى عنه أبو داود وجاء في الرواية التصريح بالسماع. السنن – كتاب الديات ح 4524.

(114) كذا في ابن حجر، تقريب التهذيب، وهكذا أثبته عاصم القريوتي من كلام ابن حجر في التقريب في استدراكه، ولم أجد لفظة وكان يُدلّس في المطبوع من تقريب التهذيب، وأما في نسخة التقريب التي بتحقيق محمد عوَّامة، وكذا التي بتحقيق أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، والتي بتحقيق طارق عوض الله ص 502 فقد اقتصر على " ليّن " ثم نقل عن العجلي بأنه لم يسمع من عائشة.

(115) البخاري، التاريخ الكبير 6/ 23.

(116) ابن حبّان، مشاهير علماء الأمصار ص 230، وقال في ابن حبّان، الثقات 7 / 114: (روى عن عائشة ولم يسمع منها).

(117) البرقاني، سؤالات لدارقطني ص 44 ت 297.

(118) ابن حجر، تهذيب التهذيب 2 / 583.

(119) أحمد بن حنبل، المسند 43 / 79 ح 25906.

(120) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 502.

(121) العلائي، جامع المراسيل ص 228 ت 462.

(122) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 549.

(123) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال 2 / 52.

(124) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) 3 / 576. وانظر قصة ما جرى له مع الأعمش في الذهبي، سير أعلام النبلاء 5 / 415.

(125) البخاري، التاريخ الكبير 6 / 240.

(126) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 6 / 160.

(127) مسلم بن الحجاج، الكنى والأسماء 1 / 274.

(128) المزي، تهذيب الكمال 19 / 401 ت 3828.

(129) ابن حجر، تهذيب التهذيب 3 / 66، وانظر: ابن حبان، الثقات 7 / 200 ت 9666.

(130) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 552.

(131) لم يذكره برهان الدين الحلبي في التبيين لأسماء المدلسين، لم يذكره ابن العراقي في المدلسين لم يذكره السيوطي في أسماء المدلسين، لم يذكره الشيخ حمّاد من المدلسين.

(132) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 3 / 161.

(133) ابن حجر، تهذيب التهذيب 3 / 75.

(134) المصدر السابق.

(135) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 562.

(136) ابن عدي، الكامل 5 / 1996، وانظر: البخاري، التاريخ الكبير 6 / 3027.

(137) ابن معين، سؤالات ابن محرز 1 / 129.

(138) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي 2 / 645 ت 250.

(139) أبو داود، المراسيل ت 341.

(140) ابن حبان، الثقات ترجمة شعيب بن زريق 8 / 308، وضعّفه في المجروحين 2 / 112.

وانظر: ابن أبي حاتم، المراسيل ت 575 – 579، أبو داود، المراسيل ت 341.

(141) الذهبي، سير أعلام النبلاء 6 / 140.

(142) ابن حجر، تهذيب التهذيب 3 / 108.

(143) المزي، تهذيب الكمال 20 / 107.

(144) عبدالقادر مصطفى المحمدي، أقوال الإمام النسائي في كتابه: أسماء الرواة والتمييز بينهم، موازنة مع أقوال أئمة الجرح والتعديل، ص 130.

(145) العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص 106.

(146) لم يذكره برهان الدين الحلبي في التبيين لأسماء المدلسين، ولم يذكره ابن العراقي في المدلسين ولم يذكره السيوطي في أسماء المدلسين، ولم يذكره الشيخ حمّاد من المدلسين.

(147) ابن حجر، تهذيب التهذيب 3 / 108.

(148) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 567.
(149) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) 2 / 410، وابن عدي، الكامل في الضعفاء 5 / 1916.
(150) المصدر السابق، وانظر: ابن معين، سؤالات ابن محرز وغيره 1 / 64.
(151) لم يذكره برهان الدين الحلبي في التبيين لأسماء المدلسين، لم يذكره ابن العراقي في المدلسين لم يذكره السيوطي في أسماء المدلسين، لم يذكره الشيخ حمّاد من المدلسين.
(152) ابن حجر، تهذيب التهذيب 3 / 124.
وقد أخرج له الترمذي متابعة. والبخاري في التاريخ الكبير، والبيهقي في الشعب وصححه المقدسي، قال المعلمي اليماني وهو يحكم على حديثه: (وتصحيح المقدسي لرواية عقبة الأصمّ مع ضعفه وتدليسه وتفرّده وإنكار المتن مردودٌ عليه). تحقيق الفوائد المجموعة للشوكاني ص 179.
قلت: كأن المعلمي اعتمد في حكمه على عقبة بالتدليس على قول ابن حجر في التقريب، والله أعلم.
(153) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 798.
(154) ابن أبي حاتم، المراسيل ص 781.
(155) المصدر السابق ت 780 – 785.
(156) ابن معين التاريخ (رواية الدوري) 4 / 243.
(157) ابن سعد، الطبقات (ص 116 – القسم المتمم).
(158) الترمذي، العلل الكبير ص 386.
(159) الترمذي، الجامع ح 2916.
(160) ابن حبان، الثقات 5 / 450.
(161) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 1 / 86، وقال 3 / 100: (الْمُطَّلِبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ مُدَلِّسٌ، وَاخْتُلِفَ فِي سَمَاعِهِ مِنْ عَائِشَةَ).
(162) العلائي، جامع التحصيل بأحكام المراسيل ص 281 ت 774.
(163) لم يذكره برهان الدين الحلبي في التبيين لأسماء المدلسين، لم يذكره ابن العراقي في المدلسين لم يذكره السيوطي في أسماء المدلسين، لم يذكره الشيخ حمّاد من المدلسين.
(164) ابن حجر، تهذيب التهذيب 4 / 93.
(165) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة 13 / 805.
(166) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح 1 / 622.
(167) ابن حبّان، المجروحين من المحدثين 1 / 115 ت 31.
(168) الذهبي، ميزان الاعتدال 1 / 41.
(169) الذهبي، المغني في الضعفاء 1 / 18.
(170) ابن حجر، لسان الميزان 1 / 104 ت 195.
(171) لم يذكره برهان الدين الحلبي في التبيين لأسماء المدلسين، لم يذكره ابن العراقي في المدلسين لم يذكره السيوطي في أسماء المدلسين، لم يذكره الشيخ حمّاد من المدلسين.
(172) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح 2 / 626.
(173) ابن أبي حاتم، المراسيل ص 22 ت 33.
(174) العلائي، جامع التحصيل ص 151 ت 73.
(175) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 124 ت 818.
(176) تدليس الصّيَغ له ثلاث صور الأولى: التصريح بالتحديث فيما لم يسمعه الراوي. الثانية: التصريح بالتحديث في الوِجادة. الثالثة: من صرّح بالإخبار في الإجازة.
(177) ابن أبي حاتم، المراسيل ص 33 في ترجمة الحسن البصري.
(178) لم يذكره برهان الدين الحلبي في التبيين لأسماء المدلسين، لم يذكره ابن العراقي في المدلسين لم يذكره السيوطي في أسماء المدلسين، لم يذكره الشيخ حمّاد من المدلسين.
(179) ابن حجر، تهذيب التهذيب 1 / 262.
(180) انظر: ما قاله العلائي، جامع التحصيل ص 114، والمحمدي، الوجيز النفيس في معرفة التدليس، ص 25.
(181) تصحّف في بعض الكتب المطبوعة إلي أبي وهرة بالواو، انظر: الدارقطني، المؤتلف والمختلف 2 / 655، وابن ماكولا، الإكمال 2 / 287، وابن ناصر الدين، توضيح المشتبه 3 / 19، 4 / 313.
(182) ابن حجر، النكت 2 / 644، قال محقق النكت د. ربيع في الحاشية: (لم يورده الحافظ في الطبقات).
وانظر: الذهبي، ميزان الاعتدال 1 / 425، وابن حجر، اللسان 2 / 141.
(183) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 1 – 1: 527 – 528.
(184) ابن حجر، لسان الميزان 2 / 141.
(185) ابن حبان، المجروحين من المحدثين 1 / 249 ت 180.
(186) لم يذكره برهان الدين الحلبي في التبيين لأسماء المدلسين، لم يذكره ابن العراقي في المدلسين لم يذكره السيوطي في أسماء المدلسين، لم يذكره الشيخ حمّاد من المدلسين.
(187) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح 2 / 641.
(188) تدليس القطع: هو أن يُسقط الراوي أداة الرواية مقتصرًا على اسم الشيخ فقط، أو يأتي بها ثمّ يسكت ناويًا القطعَ ثمّ يذكر اسم الشيخ.
وعرّفه ابن حجر في تعريف أهل التقديس ص 68 بقوله: (هو أن يُحذف الصيغةَ، ويقتصر على قوله مثلًا: " الزهري عن أنس ").
(189) المصدر السابق 2 / 617.
(190) لم يذكره برهان الدين الحلبي في التبيين لأسماء المدلسين، لم يذكره ابن العراقي في المدلسين لم يذكره السيوطي في أسماء المدلسين، لم يذكره الشيخ حمّاد من المدلسين.
(191) ابن حجر، تهذيب التهذيب 3 / 242.
(192) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 601 ت 4979.
(193) المصدر السابق ص 602 ت 4986.
(194) المزي، تهذيب الكمال 21 / 473 حاشية (5).
(195) انظر: الفهد، منهج المتقدمين في التدليس ص 18 – 19.

المصادر والمراجع

أحمد بن حنبل (ت 241 هـ)، المسند، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط وسعيد اللحام وعادل مرشد وأحمد برهوم، 1429 هـ – 2008 م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2.

العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله، تحقيق وتخريج وصي الله بن محمد عباس، 1408 هـ – 1988 هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، دار الخاني، الرياض، ط 1.

الألباني، محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي (ت: 1420هـ)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1412 هـ / 1992 م.

الأنصاري، حماد بن محمد الخزرجي السعدي (ت: 1418هـ)، 1406 هـ – 1986 م، إتحاف ذوي الرسوخ بمن رُميَ بالتدليس من الشيوخ، مكتبة المعلا، الكويت، ط 1.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: 327 هـ)، الجرح والتعديل، دار الفكر، بيروت، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، 1371 هـ – 1952 م.

المراسيل، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، 1397 هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى.

ابن الصلاح، تقي الدين أبو عمرو الشهرزوري، (ت 643 هـ)، مقدمة ابن الصلاح، مطبوع ومعه محاسن الاصطلاح، للسراج البلقيني (ت 805 هـ)، تحقيق: عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

ابن العجمي، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي (ت: 841 هـ)، التبيين لأسماء المدلسين، بتحقيق: يحيى شفيق حسن، 1406 هـ – 1986 م، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى.

ابن العراقي، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، (المتوفى: 826هـ)، المدلسين، المحقق: رفعت فوزي عبد المطلب، نافذ حسين حماد، 1415هـ، 1995م، دار الوفاء، ط 1.

ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، (ت: 628 هـ)، بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، دراسة وتحقيق الحسين آيت سعيد، 1418 هـ – 1997 م، دار طيبة، ط 1.

ابن حبّان، محمد بن حبان البستي (ت: 354 هـ)، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، 1395 – 1975، دار الفكر، ط1.

المجروحين من المحدثين، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، 1420 هـ – 2000 م، دار الصميعي، ط 1.

مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، 1411 هـ – 1991 م، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط 1.

ابن حجر، الحافظ أحمد بن علي (852 هـ).

تعريف أهل التقديس تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، المحقق: عاصم بن عبدالله القريوتي، 1403 هـ – 1983 م، الناشر: مكتبة المنار، عمان، ط 1.

تقريب التهذيب، تأليف العسقلاني حققه وعلّق عليه ووضحه وأضاف إليه أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، تقديم بكر بن عبدالله بو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، النشرة الأولى 1416 هـ، وتحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، 1431 هـ – 2010 م، دار الكوثر، جمهورية مصر العربية.

تهذيب التهذيب، باعتناء: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، 1416 هـ – 1996 م، مؤسسة الرسالة، ط 1.

لسان الميزان، تحقيق وإشراف: محمد عبدالرحمن المرعشلي، 1416 هـ – 1995 م، ط 1

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، مطبوع مع النكت على نزهة النظر، بقلم علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، دار ابن الجوزي، ط3، 1416هـ – 1995 م.

النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر العسقلاني (852 هـ)، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط 4، 1417 هـ.

ابن رجب، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي (ت 795 هـ) شرح علل الترمذي،، تحقيق: نور الدين عتر، 1421هـ – 2001 م، ط 1، دار العطاء للنشر والتوزيع، الرياض.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، 1387 هـ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب.

ابن عدي، أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت 365 هـ) الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق وضبط ومراجعه لجنة من المختصين بإشراف الناشر، 1404 هـ – 1984 م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، اختصار علوم الحديث بشرح أحمد شاكر المسمى: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، دمشق مكتبة دار الفيحاء ط 1، 1414 هـ – 1994 م.

ابن ماكولا، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر (ت: 475هـ)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ–1990م.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين (ت: 233هـ)، التاريخ (رواية الدوري)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي تحقيق أحمد نور سيف، 1399 هـ – 1979م، ط1.

معرفة الرجال، رواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية – دمشق، ط 1، 1405هـ، 1985م.

التاريخ (رواية عثمان الدارمي) تحقيق د أحمد نور سيف، ط1، م 1، دار المأمون، دمشق، 1400 هـ.

ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله (أبي بكر) القيسي الدمشقي الشافعي، (ت: 842هـ)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، 1993م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي (ت: 256 هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه – صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، 1422هـ، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط 1.

التاريخ الكبير، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

البرقاني، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف (ت: 425هـ)، سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، 1404هـ، كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان، ط 1.

البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر، النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، 1428 هـ / 2007 م، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، ط 1.

الترمذي، للإمام الحافظ محمد بن عيسى الترمذي (ت 279 هـ)، الجامع الكبير، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه الدكتور بشار عوّاد معروف، 1998 م، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 2.

علل الترمذي الكبير، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1409 هـ.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت: 463 هـ)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبي إسحاق إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، 1423هـ – 2003م، دار الهدى، جمهورية مصر، ط1.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (المتوفى: 385هـ)، المؤتَلِف والمختَلِف، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، 1406هـ – 1986م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخريج د محفوظ الرحمن زين الله السلفي، 1422 هـ – 2001، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط 1.

الدميني، مسفر بن غرم الله 1412 هـ – 1992 م، التدليس في الحديث حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون به، المملكة العربية السعودية، ط 1.

الذهبي، الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد (ت 748 هـ)، الموقظة في علم مصطلح الحديث، للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت 748 هـ)، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، 1418 هـ، ويليه خمس تتمات في أبحاث حديثية هامة، بيروت، لبنان، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط 3.

المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين عتر، 1391هـ– 1971م، دار المعارف، حلب، ط 1.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الرامهرمزي، القاضي الحسن بن عبد الرحمن (ت: 360 هـ)، المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: الدكتور محمد عجّاج الخطيب، 1404 هـ – 1984 هـ، دار الفكر، بيروت، ط 3.

الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني (ت: 1205 هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق جماعة من المحققين، التراث العربي، سلسة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت.

السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تأليف الإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت 902 هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ علي حسين علي، 1995 م – 1415 هـ، مكتبة السنة، القاهرة، ط 1.

السيوطي، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ)، أسماء المدلسين، بتحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، دار الجيل، بيروت، ط 1.

طبقات الحفاظ، تحقيق: علي محمد عمر، 1393 هـ– 1973 م، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 1.

الشايجي، عبدالرزاق خليفة، 2002 م، ضوابط قبول عنعنة المدلّس، دراسة نظرية وتطبيقية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني (ت 1182 هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، 1418 هـ – 1998 م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.، ط 1.

الضاري، حارث سليمان، 1421 هـ – 2000 م، التدليس وحكمه عند المحدثين، الكويت، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ط 1.

الطيّبي، الحسين بن عبدالله الطيّبي (ت 743 هـ)،الخلاصة في أصول الحديث، تحقّيق: صبحي جاسم السامرائي، 1405 هـ– 1985 م، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى.

العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: 806 هـ)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، 1389هـ – 1970م، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1.

شرح التبصرة والتذكرة – ألفية العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، 1423 هـ – 2002 م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1.

العلائي، صلاح الدين أبي سعيد بن خليل بن كيكلدي (ت 761 هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، حققه وقدم له وخرج أحاديثه حمدي عبدالمجيد السلفي، 1417 هـ – 1997 م، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 3.

الغُماري، عبد العزيز الغماري، 1984 م، التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التليس، مؤسسة الرسالة، ط 1.

الغَوْري، سيد عبد الماجد، 2009 م، التدليس والمدلسون، دراسة عامة، دار ابن كثير، دمشق، ط 1.

الفهد، ناصر بن حمد الفهد، 1422 م – 2001 م، منهج المتقدمين في التدليس، الرياض، أضواء السلف.

الفيروزآبادى، محمد بن يعقوب (ت: 817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق وإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، 1426 هـ – 2005 م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 8.

المحمدي، عبدالقادر مصطفى، 2011 م، أقوال الإمام النسائي في كتابه: أسماء الرواة والتمييز بينهم، موازنة مع أقوال أئمة الجرح والتعديل، دار ابن الجوزي.

الوجيز النفيس في معرفة التدليس، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، بغداد، 1427 هـ – 2006 م.

المزّي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي (ت: 742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، 1403 هـ – 1983 م، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (ت: 303هـ)، السنن الصغرى، ومعه شرح الحافظ جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السندي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

ذكر المدلسين، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، 1423 هـ، الناشر: دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.

النووي، محيي الدين أبي زكريا بن شرف الدمشقي (ت: 676 هـ)، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ، تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السّلفي، 1408 هـ – 1987 م، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط 1.

التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير، مطبوع مع تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق وتعليق: نظر محمد الفاريابي، 1414 هـ – 1994 م، مكتبة الكوثر للنشر والتوزيع، ط 1.

الهيثمي، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: 807 هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، 1414 هـ، 1994 م.، مكتبة القدسي، القاهرة

طلعت، محمد، معجم المدلسين، 1426 م – 2005 م، أضواء السلف، ط 1.

عتر، نور الدين، 1422 هـ، أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، اليمامة، دمشق، ط 1.

معروف، والأرنؤوط، بشّارعواد، 1417 هـ – 1997 م، والشيخ شعيب، تحرير تقريب التهذيب، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1.

مغلطاي، علاء الدين مُغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي (ت: 762 هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، 2001 م، مكتبة الفاروق الحديثة، ط 1.

The Narrators that Ibn Hajar Described as Cheaters in AlTahtheeb and AlNukat and Did Not Include in his Tabaqat Critical Study

*Ahmad Abdullah Almekhyal**

ABSTRACT

This paper aimed to know the narrators that Ibn Hajar described as cheaters in his books “Taqreeb AlTahtheeb” and “Kitab AlNukat” on Ibn AlSalah’s book and did not mention in the book “Taa’reef Ahl Altaqdees be Maratib AlMawsoofeen bel Tadless” through identifying, studying, and stopping on the truth of why did Ibn Hajar deny them and knowing the reason. Through this research it was found that:

The narrators that he described as cheaters outside of AlTabaqat are actually described with Irsal but not cheaters, and this does not mean that Ibn Hajar includes the narrator that lived with same time as the Shiekh and did not hear from him in the term cheaters. But this came based on what Ibn Habban and AlThahabi said about being a cheater meaning that the person is a cheater or by unseen Irsal like the way of the earlier scholars.

Keywords: Narrators, Cheating, Criticizing, Ibn Hajar.

* Faculty of Shari’a and Islamic Studies, Kuwait University, State of Kuwait. Received on 17/8/2014 and Accepted for Publication on 10/11/2014.